بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

بعنوان :

أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية

أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية

إعداد الباحثون :

أ ُ ’بـــى محمد إبراهيم محمـود

أحمد إبراهيم الطاهر محمد

ألنويري عبد الغني محمد عبد الغني

مجـاهد عبد المالك عبد الرحيم أحمـد

هالـــة الطيب العوض أحمــد

إشراف :

د. بابكر إبراهيم الصديق

1437هـ - 2016م

الإهداء

الإهداء

إذا كان الاهداء يعيد جزاً من الوفاء فالإهداء إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صل الله عليه وسلم)

إلى جميلتي الأولى وتاج رأسي المكلله بالحب الأبدي العتيق

مفتاح باب الجنان

أمهاتنا

إلى سيدي وفخري وملاذي وسبب وجودي حبيبي الغالي عظيم القدر والجـــاه

آباؤنا

إلى أسرنا الكريمـــة

إلى أحبابي وخلاني عدتي وعتادي وعنوان مجدي وا ٍجتهادي

الأصدقاء الأوفياء

إلى كل عالم ومجاهد بالروح والعلم والمال

إلى كلية الدراسات التجارية(قسم المحاسبة والتمويل)

إلى وطني الحبيب

إلى رفقاء الدرب

وكل أحبابي وأصدقائي في مراحل عمري المختلفة

الشكر والعرفان

الشكر والعرفان

هذه الكلمة تعبر عن الشكر والتقدير الذي نحمله تجاه كل

من ساعدنا ووقف بجانبنا

ومن لا يشكر الله لايشكر الناس فالشكر اولاً واخيراً لله

عز وجل الذي وفقنا لإتمام بحثنا كما يسعدنا أن نشكر

الدكتور / بابكر إبراهيم الصديق

الذي أعاننا ولم يبخل علينا بالنصح والإرشاد فله الشكر

الجزيل

وشكرنا وتقديرنا إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث

بصورته النهائية

مستخلص البحث :

تناولت الدراسة آثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية .

تمثلت مشكلة البحث في كيفية المعالجة المحاسبية لاثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها وملاءمتها وتوفيرها لمعلومات جيدة يمكن إستخدامها من طرف مستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة .

تكمن أهمية البحث في تقديم أهم الاجراءات والاسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها والاستعانة بها لمعالجة آثار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبياً .

هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية , والتعرف على القوائم المالية وترجمتها .

إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات , والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات , كما إستخدم الباحثون المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة , والمنهج الوصفي التحليلي لإستخدام الدراسة الميدانية . وجاءت فرضيات البحث على النحو التالي : القوائم المالية تتآثر بتغيرات أسعار الصرف , هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية , المعيار يتآثر بتغيرات أسعار الصرف.

توصلت الدر اسة إلى مجموعة نتائج أهمها ما يلي :

1. القوائم المالية تمكن على إظهار الارباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.
2. التطرقات اليومية لاسعار الصرف توثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو النقصان .
3. المعاملات بالعملات الأجنبية تتطلب إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف .
4. تمكن المعاملات بالعملات الأجنبية في تحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية .

اهم التوصيات : الاهتمام بالمعاملات بالعملات الأجنبية في البنوك ,لانه يتطلب إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف .

Abstract:

The study dealt with the impact of the varying to exchange on financial list. The problem of the research based on the accounting treatment manner for varying the effect of exchange on the financial lists weather from the side of amount of subjectivity and cerrospendenance and finding the good information that can be used by the users of their lists to make correct and suitable decisions.

The research considered important in terms of offering the important procedures, basics and principles which can be used for treating the currencies on financial lists accountant.

The study aimed to realize the effects of varying the exchange on financial lists and to know the financial lists and its translation.

The study used the deductive approach to determine the field of the research and to write hypotheses, and deductive approach to test the validity of the hypotheses. And researches used historical approach to trace back the previous studies and the descriptive analytical approach for the practical side. The hypotheses came out as yellows the financial lists are influenced by the varying of exchange there is a relationship between accountancy of treating with foreign currencies and financial lists translation, The standard influences by the varying of exchange.

The study found out a number of results and the most important are :

1. The financial lists enable to appear the profits or losses which arising from the varying of the exchange.
2. Dealing daily with price of exchange affect immediately on the result weather increasing or decreasing.
3. The treatment of feriegn currencies requires doing future compromising because of the change and the vibrating the price of exchange.
4. The feriegn currencies treatment help in achieving profits or losses of money price which achieved from feriegn currencies treatment .

The most important recommendation are ,caving with feriegn currencies treatment in the banks , because it required doing future compromising because of the changing and vibrating the price of exchange.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الأهداء	ب
الشكر و العرفان	ج
مستخلص البحث	د ـ هـ
الاطار المنهجي	
تمهيد	1- 2
مشكلة البحث	2- 3
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
فرضيات البحث	3
منهج البحث	4
مصادر جمع البيانات	4
حدود البحث	4
هيكل البحث	5
الدراسات السابقة	6-17
الفصل الاول : سوق الصرف و سعر الصرف و خطر الصرف	
المبحث الأول : مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف	18- 26
المبحث الثاني : مفهوم و أنواع و محددات و مخاطر و قياس سعر الصرف وخطرالصرف	27- 33
الفصل الثاني : معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية	

المبحث الاول : الاطار العام و المفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية	45-34
المبحث الثاني : تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية	60-46
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة عن بنك فيصل الاسلامي السوداني	70-61
المبحث الثاني : تحليل البيانات و اختبار الفرضيات	89-71
النتائج	90
التوصيات	91
المراجع و المصادر	95-92
الملاحق	100-96

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(3-2-1)	نسبة الإستجابة	73
(3-2-2)	يوضح معامل الفأ كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة	74
(3-2-3)	يوضح أعمار أفراد العينة	75
(3-2-4)	يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة	76
(3-2-5)	يوضح التخصص العلمي لأفراد العينة	77
(3-2-6)	يوضح سنوات الخبرة التي قضاها أفراد العينة	78
(3-2-7)	يوضح وظيفة أفراد العينة	79
(3-2-8)	التوزيع النسبي للفرضية الأولى	81
(3-2-9)	اختبار مربع كاي للفرضية الأولى	82
(3-2-10)	التوزيع النسبي للفرضية الثانية	84
(3-2-11)	اختبار مربع كاي للفرضية الثانية	85
(3-2-12)	التوزيع النسبي للفرضية الثالثة	87
(3-2-13)	اختبار مربع كاي للفرضية الثالثة	88

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3-2-1)	يوضح أعمار أفراد العينة	75
(3-2-2)	يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة	76
(3-2-3)	يوضح التخصص العلمي لأفراد العينة	77
(3-2-4)	يوضح سنوات الخبرة التي قضاها أفراد العينة	78
(3-2-5)	يوضح وظيفة أفراد العينة	79

أولاً : الإطار المنهجي :

تمهيد :

نشأ علم المحاسبة منذ اقدم العصور على يدقدماء المصرين و اليونانين وقد بدأت المحاسبة تطورها خلال القرن الرابع عشر والخامس عشر ميلادياً حيث أخذت بريطانيا زمام المبادرة والريادة في القرن التاسع عشر من الميلاد حيث أنشي فيها معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز عام 1880ميلادياً وجاءت بعدها الولايات المتحدة الامريكية وأنشأت معهد للمحاسبين القانونين .

تهتم المحاسبة الدولية إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي وجعلها تتقارب إلى حد كبير من خلال معايير المحاسبة (معايير المحاسبة الدولية) , والتي إنطوت مهمة إعدادها إلى مجلس المحاسبة الدولي (IASB سابقاً كما يسمى IASC مقره لندن), الذي تاسس منذ 1973 ميلادياً , وهو إلى الان يصدر معايير محاسبية (تعتبر كمرجع الممارسة المحاسبية الموحدة على المستوى الدولي) حول أهم القضايا المحاسبية المثارة ليعطى حلولاً لها تتوافق مع الفكر المحاسبي الحديث , وتقدم أكبر منفعة لمستخدمي القوائم المالية من خلال خدمة أكبر ع ء ممكن من إحتياجاتهم , كإحدى القضايا التي تتاثر على المستوى الدولي أسعار الصرف التي يتم تبادل العملات على أساسها بين مختلف المتعاملين سواء تعلق الامر بالشركات المتعددة الجنسيات أو التي تقوم بتعاملات خارجية مثل (الاستيراد أو التصدير) , والتي يتم تحديدها في سوق العملات على مستوى الاسواق المالية ونظراً للطبيعة المتقبلة لكل الظروف الاقتصادية خاصة التي لها تاثير مباشر على أسعار الصرف فإن هذه الاخيرة لاتعرف الثبات بل تتغير بين اللحظة والاخرى , وعليه قد تجرى المؤسسة عملية أجنبية بتاريخ معين وتتم التسوية النهاية لها في تاريخ أخر وبالتالي تجد المؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده كسعر لعملية التحويل بحيث يتمثل سعر الصرف في مقابلة وحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملة الأجنبية , أو العكس وطبعاً اختيار سعر معين دون الاخر سوف يكون له تاثير مباشر على القوائم المالية التي يتم إعداداها من خلال الفروقات التي تكون بين مختلف أسعار الصرف وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية : "الاشكالية الاساسية "

ماهي آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية ؟

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي قد تعانى منها المؤسسة سواء كان يتعلق الامر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل مخاطر الصرف الفعلي للمؤسسة بصفة عامة , والبنوك بصفة خاصة (بحكم توفرها على محفظة من العملات الأجنبية) , أن تعرف متى تجري عملية شراء العملة الأجنبية لكي تسهل لها عملية بيعها وعدم تحمل خسائر ناتجة عن إنخفاض أسعار الصرف وبالتالي تتحمل الفرق وهذا ما يدخل في إطار تقنيات أو طرق تسيير مخاطر الصرف وهي عبارة عن مجموعة الاجراءات الاحترازية التي تتحكم المؤسسة فيها لتغطية هذا الخطر أو على الاقل التقليل منه .

وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

* ماهو سعر الصرف الذي يوخذ عند عملية التحويل أو الترجمة من عملة إلى عملة أخرى ؟

* كيف قدمت المحاسبة الدولية إقتراحاتها من خلال معاير المحاسبة الدولية لمعالجة هذه التغيرات محاسبياً ؟

* كيف تتم المعالجة المحاسبية لهذه التغيرات في بعض الدول ؟

من هذا كله يظهر أن أسعار صرف العملات الأجنبية وتقلباتها المستمرة , وما تحدثه من آثار على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرضها لقوائمها المالية يمثل احد التحديات المحاسبية التي يمكن من خلالها معالجة هذا الاشكال بطريقة جيدة والحصول على قوائم مالية أحسن تعبيراً وذات قيمة وصالحة لعملية المقارنة والاستخدام من طرف كل المستخدمين (الادارة , مستثمرين محليين أو مستقلين , دائنين , هيئات حكومية , وغيرها) من خلال ما توفره من معلومات كافية يمكن الاستعانة بها في إتخاذ القرارات .

مشكلة البحث :

يتناول البحث كيفية المعالجة المحاسبية لاثر تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية سواء من ناحية المبالغ المالية التي تصرح بها أو من ناحية موضوعيتها وملائمتها وبالتالي توفيرها لمعلومات جيدة يمكن إستخدامها من طرف مستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة إذا تعطي هذه القوائم صورة حقيقية عن المؤسسة المحاسبية التي تخص هذه القضية , يكون التطرق للبحث على بعدين الاول خاص بالشركات المتعددة الجنسيات التي تملك عدة فروع في عدة دول والإشكال هنا عند توحيد قوائمها المالية على مستوى المؤسسة الأم , أما البعد الثاني فيكون على مستوى المؤسسات التي لها تعاملات

تجارية أو مالية مع الخارج " حالة البنوك مثلا" عدم توفر القدر الكافي من المعلومات لدراسة الحالة كما يجب وذلك لاعتبارها معلومات سرية من طرف بنك السودان المركزي , صعوبة ودقة موضوع الدراسة.

أهمية البحث :

يقدم البحث أهم الإجراءات وألاسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها والإستعانة بها لمعالجة أثر تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبياً , وذلك بتقديم رأي المحاسبة الدولية والتطرق لبعض الممارسات الحالية لبعض الدول ومحاولة تحليلها وا إجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الاتي :

1. التعرف على آثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية .
2. التعرف على القوائم المالية وترجمتها .
3. إمكانية اعتماد المحاسبية السودانية على بعض المعايير المحاسبية الدولية لتوقع دخولها المنظمة العالمية للتجارة.

فرضيات البحث :

لتوجيه بحثنا وزيادة التحليل يمكن وضع الفرضيات التالية وألتي نسعى من خلال فصول هذا البحث إلى إثباتها أو عدم تدعيمها أو إلغائها :

1. القوائم المالية تتاثر بتغيرات أسعار الصرف .
2. هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية .
3. المعيار IAS21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف .

منهج البحث :

المنهج الذي إتبعه الباحثون هو مزيج من المناهج وهي المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي .

مصادر جمع البيانات :

يتم جمع البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المالية والإدارية ومواقع الإنتر نت .

أما البيانات الأولية فيتم جمعها من خلال الاستبانة .

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في الاتي :

1.حدود مكانية :

بنك فيصل الإسلامي السوداني .

2. حدود زمانية :

عام1437هـ - 2016م .

هيكل البحث :

يشمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

المقدمة : تشمل على الإطار المنهجي و الدراسات السابقة.

الفصل الأول : يتناول سوق الصرف وخطر الصرف وذلك من خلال مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف.

المبحث الثاني :مفهوم و أنواع ومحددات ومخاطر وقياس سعر الصرف و خطر الصرف.

الفصل الثاني : يتحدث عن معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية وذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : الاطار العام و المفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية.

المبحث الثاني:تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القو ائم المالية بالعملات الأجنبية.

الفصل الثالث : يتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال مبحثين كما يلي :

المبحث الاول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني.

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

أما الخاتمة فتتضمن النتائج و التوصيات.

المر اجع.

الملاحق.

ثانيا : الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث موضحاً مدى اختلاف البحث عن تلك الدراسات وهي :

دراسة: نجم الدين حسن جبارة (1995م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التضخم الجامع على بنود الأصول غير المتداولة والإهلاكات والخصوم له أثره السلبي في النتائج التي يتم التوصل إليها من القوائم المالية وفي عدم مصداقية هذه القوائم وأن معظم المنشآت التجارية في السودان تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية في إظهار تلك البنود في البيانات المالية في ظل ظروف التضخم.

ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تقوم به الأصول غير المتداولة والخصوم والامتلاكات في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشآت التجارية وأثر على نتائج المركز المالي لهذه المنشآت، هدفت الدراسة إلى بيان تأثير التضخم على الأصول غير المتداولة والإهلاكات والخصوم الأجنبية والتطرق إلى قانون الضرائب المعمول به في السودان، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، والتاريخي، والتحليل الإحصائي، وصلت الدراسة إلى نتائج منها تجاهل أثر التضخم الجامع على البنود لعدم توفر مؤثرات قياس التضخم الدقيقة وقياس الأسعار الجارية وعدم توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مجال نظام المحاسبة بالتكلفة الجارية وأن الخصوم الأجنبية واجبة السرد لجهات خارج السودان يتم إظهارها على أساس سعر الدولار السائر في وقت يتم فيه إعداد البيانات المالية، إلا أن سلطات الضرائب ترفض ذلك أحياناً وخاصة إذا ظهرت الخسائر نتيجة لفروقات العملة أوصت الدراسة بمناشدة ديوان الضرائب في السودان بعدم أخذ جباية من حسابات أعدت وفق التكلفة التاريخية لأن ذلك ليس عدلاً نسبة لوجود أرباح وهمية وغير حقيقية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تناولت أثر التضخم على بنود الأصول غير الملموسة والاهلاك والخصوم الأجنبية ولكن لم تشر إليها بنود أخرى وقد تكون ذات أهمية مثل الاستثمارات طويلة الأجل والمخزون السلعي بينما تناولت دراستي أثر التضخم على تقويم الأصول غير المتداولة وكيفية إظهارها في القوائم المالية.

---

[1] نجم الدين حسن جبارة "**أثر التضخم على بنود الأصول غير المتداولة والإهلاكات**، والخصوم الأجنبية وكيفية إظهارها في القوائم المالية المنشورة" (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995م).

دراسة: نجوى محمد بحر الدين (2003م)[1]:

تكمن مشكلة الدراسة في تجاهل الشركات في سوق الخرطوم للأوراق لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية مما يترتب على ذلك ضعف مصداقية وعدالة هذه القوائم والقرارات التي تستند عليها.

ظهرت أهمية الدراسة في ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار وأثرها على القوائم المالية، ظهرت هذه الظاهرة التي ألقت بظلالها على علم المحاسبة، والعمل على توفير المعلومات الملائمة بغرض مساعدة المستخدمين في اتخاذ قرار بيع أو شراء الأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، هدفت الدراسة إلى بيان أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على بيانات القوائم المالية في الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال بيان مدى أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات المحاسبية بهدف اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وبيان مدى وفاء محاسبة التكلفة التاريخية بحاجات مستخدمي القوائم المالية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يشكل النظام المحاسبي التقليدي (التاريخي) الإطار العام لإعداد القوائم المالية في معظم المنشآت، حيث تعد هذه القوائم على أساس التكلفة التاريخية كأساس للتقويم مع تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار الأمر الذي يجعلها مضللة للمستخدم، وتفقد معلوماتها الصدق في التعبير والملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بموضوعية.

أوصت الدراسة بضرورة تعاضد وتضافر جهود المنظمات المهنية الأكاديميين، الباحثين والمهتمين في مجال المحاسبة بدراسة وتقويم الفروض، المبادئ والمعايير المحاسبية وربطها بالوضع الاقتصادي.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وبينت مدى أهميتها وأنها ظاهرة لها تأثير كبير على مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تعتبر من أهم مصادر اتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما تناولت دراستي أثر التضخم على تقويم الأصول غير المتداولة والتي تعتبر جزء من القوائم المالية ومدى أهمية هذه الأصول في اتخاذ القرارات المختلفة.

---

[1] نجوى محمد بحر الدين ، **أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات المسجلة في سوق الخرطوم لأوراق المالية.** (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003م).

دراسة: عبد الرحيم عبد الله أحمد(2004م)[1]:

تكمن مشكلة الدراسة في إعداد القوائم المالية والتي تعتبر من أهم المصادر لاتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية والتي يتم إعدادها وفق التكلفة التاريخية والتي تعتبر هذا المبدأ غير ملائم في إعداد القوائم المالية وأنه مضلل، ظهرت أهمية الدراسة في مدى سلامة البيانات المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية وا ٍمكانية الاعتماد عليها في ترشيد واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، معالجة البيانات وفقاً لتغير المستوى العام للأسعار، هدفت الدراسة إلى عرض البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة لمستخدمي هذه البيانات، توفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد واتخاذ القرارات المختلفة وتوفير أسس وأساليب لتقييم كفاءة الأداء، استخدمت الدراسة المنهج الدراسي الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج الاحصائي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية والذي يتم استخدامه في القوائم المالية يؤدي إلى ظهور وتباعد ما بين قيم العناصر التي تحتويها هذه القوائم وبين قيمتها الحقيقية المقاسة عن طريق بدائل أخرى ويرجع ذلك لوجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وكذلك تعد محاسبة التكلفة التاريخية لا تلبي كافة احتياجات نظام المعلومات المحاسبية عليه تتم الاستعانة بمحاسبة التضخم لتدليل بها في حالة وجود تضخم وعلى المنشأة أن تحافظ بموجودات نقدية أقل من المطلوبات النقدية بينما يكون العكس في حالة وجود انكماش حتى لا يسبب ذلك خسائر في البنود الحقيقية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة بينت التضخم النقدي وأثره على معلومات القوائم المالية وأن استخدام التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية يضلل مستخدمي القوائم المالية وبالتالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة مما ينعكس سلباً على المنشأة وكذلك الاحتفاظ بموجودات نقدية أقل من المطلوبات في حالة التضخم بينما تناولت دراسة أثر التضخم على تقويم الأصول غير المتداولة وعرضها في القوائم المالية.

---

[1] عبد الرحيم عبد الله أحمد ، **التضخم النقدي وأثره على معلومات القوائم والتقارير المالية** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

دراسة: مأمون محمد سيد أحمد الفكى(2005م)[1]:

تتلخص مشكلة الدراسة في أنه نظراً لأهمية سياسة سعر الصرف (في فترة الدراسة) وعلاقتها بالتحليل الاقتصادي والمالي في هذه الفترة تاتي أهمية البحث في محاولة الوصول إلى الملائم من هذه السياسات مما يناسب التحولات في الاقتصاد السوداني .

حددت الدراسة الفرضيات التالية : سياسة تخفيض سعر الصرف توثر سلباً على ميزان المدفوعات , سياسة التحرر الاقتصادي قد تعطى تاثيراً سالباً على ميزان المدفوعات , سياسة صندوق النقد الدولى تجاه السودان لم تأتي بنتائج إيجابية .

إتبعت الدراسة المنهج الوصفي , وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إنتهاج سياسة معينة تتبعها الدولة فإن الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار الصرف تكون أفضل حالاً منها في حالة إتباع الدولة لسياسة التحقيق أو دفع أو تعويم أو ثبات سعر الصرف خاصة بالنسبة للدول النامية .

أوصت الدرأسة بأنه يجب على السودان العمل على تخفيض درجة إعتماده فيما يختص بالتبادل الدولي على العالم الخارجي ويمكن إستخدام سيلسة بديلة مثل سياسة إحلال الواردات وتشجيع الإنتاج المحلى , على السودان إنتاج سياسة سعر الصرف وذلك لما قد تؤدي إليه في إستقرار إقتصادي بشرط أن يصاحب ذلك زيادة الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد . على السودان عدم اللجوء لمعالجة الإخلال المزمن من ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تحقيق سعر الصرف .

---

[1] مأمون محمد سيد الفكى , **سعر الصرف وآثره على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان في الفترة (1996-2003م)** , رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة النيلين , ديسمبر 2005 .

دراسة: عبد السلام الحسن أحمد (2006م)[1]:

بعنوان أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان خلال الفترة 1992 – 2006م – الدراسة لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وتلخصت مشكلة الدراسة في أن السودان ظل ولفترات طويلة يعاني من تعدد أسعار الصرف، الأمر الذي أدى إلى اخلالات بنوية (هيكلية) في ميزان المدفوعات، وانعكس ذلك سلبياً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد، وذلك بتأثيره على الحساب التجاري بشقيه السلعي وغير السلعي، وجاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ. وجود علاقة كردية بين سعر الصرف وحجم الصادرات السلعية.

ب. وجود علاقة عكسية بين قيمة الواردات وسعر الصرف.

ج. وجود علاقة كردية بين الإيرادات غير المنظورة وسعر الصرف.

د. وجود علاقة عكسية بين قيمة المدفوعات وسعر الصرف

هـ. هناك عوامل أخرى (التدخلات الإدارية) أثرت على الميزان التجاري بشقيه السلعي وغير السلعي خلال فترة الدراسة.

و. وجود آثار سالبة من التعامل في السوق الموازية وذلك بتغير الأسعار من غير مبررات اقتصادية خلال فترة الدراسة.

تعديل ضوابط إجراءات الصادرات أدت إلى تقلبات قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة وأوصت الدراسة للعمل على استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني، إذ أن التغيرات المستمرة أثرت على حركة الحساب الجاري بشقيه السلعي وغير السلعي ومن التوصيات العمل على إيجاد بدائل أخرى لتركيبة الصادرات غير البترولية، مثلاً الولوج إلى الصادرات الصناعية نسبة لأن تركيبة الصادرات غير بترولية، توصف بأنها صادرات زراعية بشقيها الحيواني والنباتي سواء كانت مصنعة أو غير مصنعة، وأوصت إلى إدراج المخاطر تغير أسعار الصرف إلى مخاطر التمويل الأخرى عند منح التمويل المصرفي لقطاع التصدير والاستيراد، وأوصت إلى إزالة القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقدرة بالعملة المحلية، وذلك بالسماح للبنوك التجارية بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

---

[1] عبد السلام حسن أحمد ، **أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ,2006 .

دراسة: إبراهيم محمود يس (2007م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر معدلات التضخم السائد على الميزان التجاري على سعر صرف الجنيه السوداني مقابل غيره من العملات الأجنبية بينت تحقيق التوازن الخارجي ودراسة العلاقة بين التضخم والميزان التجاري وسعر الصرف.

هدفت الدراسة إلى تحديد معدلات التضخم السائد في السودان والسياسات التي تم تطبيقها للمحافظة على استقرار أسعار الصرف. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، شهد السودان ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم عجزاً في الميزان التجاري متزامناً مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم للاستقرار، أوصت الدراسة بإعفاء أو تقليل الرسوم والجبايات على كافة الصادرات السودانية حتى تكون في متناول السوق الخارجي بأقل التكاليف، وا ٍعفاء الصناعات المحلية بالنسبة للسلع الاستهلاكية من كافة أنواع الرسوم والجبايات وتخفيض قيمة الكهرباء وذلك لمنافسة السلع الاستهلاكية المستوردة.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان وا ٍعفاء الرسوم والجبايات على الصادرات السودانية بينما تناولت دراستي أثر التضخم على تقويم الأصول غير المتداولة وعرضها في القوائم المالية.

دراسة: محمد مبارك مصطفى الإمام (2008)[2]:

وقد تمت صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

1. ما هي سياسات سعر الصرف التي تعمل على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية؟
2. ما هو أثر سياسة سعر الصرف على زيادة معدلات النمو في السودان من خلال زيادة الاستثمارات؟

---

[1] إبراهيم محمود يس ، **أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).

[2] محمد مبارك مصطفى الإمام ، **الاستثمارات وأثرها على سعر الصرف في السودان**، بحث تكميلي ماجستير (غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2008م.

3. ما هو أثر ارتباط التعاملات في السودان بالدولار الأمريكي بمعزل عن العملات الأجنبية الأخرى؟ وما هو أثر ذلك على مستويات الأسعار عند تغير سعر صرف الدولار الأمريكي عالمياً تجاه العملات الأخرى؟
4. ما هي السياسات المتعلقة بسعر الصرف والتي تعمل على تشجيع الصادرات للقطاعات الأخرى غير البترولية؟
5. ما هو أثر سياسة التحرير الاقتصادي والتي تطبق من قبل الحكومة في منتصف التسعينات على تنمية قطاع الاستثمار؟

وأتبعت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي عن طريق تحليل الجداول والمنهج الاحصائي للقياس من خلال بناء نماذج قياسية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام الحزم البيانية (SPSS) كما توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار له الأثر السلبي على حركة الاستثمار وعلى حجم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد.
2. اتضح من خلال الدراسة أن السياسات العديدة تجاه سعر الصرف كان لها الأثر في عدم استقراره.
3. إتباع سياسة السعر الحر أدت إلى تحسين ميزان المدفوعات مما كان لها أثر في إقبال المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار ورفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلاد.

وأوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

1. إتباع سياسات سعر الصرف الحر لما له من تأثير على انتعاش الحركة الاقتصادية.
2. الأخذ في الاعتبار رؤوس الأموال الخارجية والتحقق منها خوفاً من ظاهرة غسيل الأموال والتي لا تهدف إلى التنمية الحقيقية بل تؤدي إلى إيقاف المشاريع التنموية قيد التشغيل.

دراسة: عبد الرحمن عبيد إدريس عبد الله (2009م)[1]:

تكمن مشكلة البحث أو الدراسة في قياس أن التضخم المالي على القوائم المالية في محاولة لإيجاد نموذج محاسبي مناسب من النماذج المحاسبية المتعددة للتضخم يعبر عن القوائم المالية في ظل تغيرات الأسعار والتي غالباً ما تكون هذه القوائم معدة وفقاً لنموذج المحاسبة عن التكلفة التاريخية والذي يترتب عليه ظهور أرباح وهمية بالإضافة إلى أن هذه القوائم لا تعبر عن النتائج الحقيقية لنشاط المنشأة ومركزها المالي، ظهرت أهمية الدراسة في محاولة إيجاد نموذج مناسب للحد من ظاهرة التضخم والتي لها الدور السلبي في مصداقية القوائم المالية وا يجاد معلومات تكاد تكون مضللة للمستخدم للقوائم المالية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التضخم على مصداقية القوائم المالية ووجود حلول مناسبة من بين النماذج المحاسبية المتعددة للتضهم يعبر عن تلك القوائم بصورة عادلة وصادقة حتى يتمكن مستخدمي تلك القوائم من اتخاذ القرارات الملائمة.

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، الاستقرائي، التاريخي، الوصفي، التحليلي، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الاعتماد على نموذج المحاسبة عن التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي أو تغيرات الأسعار لا يجدي لأن القوائم المالية لا تعبر عن النتائج الحقيقية لنشاط المنشأة ومركزها المالي أو تغيرات الأسعار، أوصت الدراسة مناشدة الجهات ذات الصلة مثل المهنيين والأكاديميين والباحثين لإيجاد نماذج محاسبة مجدية لمحاسبة التضخم، توفير المعلومات التي تعبر بصدق عن القوائم المالية لمستخدميها حتى يتسنى لهم اتخاذ القرار الرشيد.

يتضح للدارس بأن هذه الدراسة تناولت النماذج المختلفة لمحاسبة التضخم وبيان أثر ذلك على القوائم المالية بينما تطرقت دراستي إلى أثر التضخم على تقويم الأصول غير المتداولة في قائمة المركز المالي والتي تعتبر ذات أهمية في عملية اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمار.

[1] عبد الرحمن عبيد ادريس عبد الله ، **النموذج المحاسبي المناسب لبيان أثر التضخم على القوائم المالية** (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).

دراسة إسراء تاج السر عبد الوهاب(2010م)[1]:

تمت صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية :

1.ماهي العوامل التي توثر على الإستثمار في السودان ؟

2ماهو شكل وا إتجاه العلاقة بين الإستثمار وهذه العوامل ؟

3.هل يوجد تاثير حقيقي لهذه العوامل على الإستثمار ؟ وهل يعتبر إنحدار النموذج زائف أم حقيقي ؟ وهل هذه العوامل هي الأكثر تفسيراً من غيرها ؟

4.هل يمكن إستخدام النموذج في التنبؤ بسلوك الإستثمار في المستقبل ؟

إعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف المتغيرات الداخلية في تقدير النموذج , والتريخي نتيجة لإستخدام بيانات سابقة , واتبع البحث منهجية الإقتصاد القياسي التي تبدأ بالنظرية الإقتصادية وصياغة الشكل الرياضي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة , وتفرض هذه الدراسة مايلي :

1.الدالة الخطية هي أفضل صيغة تمثل الإستثمار بالسودان للفترة (1982-2008) وأن انحدار النموذج حقيقي وغير زائف .

2. توجد علاقة طردية بين الإستثمار والناتج المحلى الإجمالي ودرجة الإنفتاح , على العالم الخارجي و الإستثمار للسنوات السابقة .

3.توجد علاقة عكسية معنوية بين الإستثمار والمستوى العام للاسعار وتكلفة التمويل , وسعر الصرف , والدين الخاجي .

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها:

1.لاتوجد علاقة معنوية بين الإستثمار ودرجة الانفتاح .

2. توجد علاقة عكسية معنوية بين الإستثمار وسعر الصرف .

ثبت وجود علاقة عكسية معنوية , بين سعر الصرف والإستثمار , حيث كانت قيمة معامل سعر الصرف في معادلة الإستثمار تساوي (-0.14)ويدل ذلك على أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض الإستثمار بمقدار (0.14).

[1] إسراء تاج السر عبد الوهاب , **نمذجة الإستثمار في السودان** , بحث ماجستير , غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , 2010م .

دراسة: ابتهاج هاشم محمد الجزولي (2011م)[1]:

وقد تمت صياغة المشكلة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات الاقتصادية؟
2. هل يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات المالية؟
3. هل يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات النقدية؟

تتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك للوصول إلى أهم المحددات التي تؤثر على تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التي يمكن قياسها كمياً، كما اقتضت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها:

1. وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم السكان وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

1. أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة تؤكد على أهمية سعر الصرف ودوره الإيجابي في تنمية وتشجيع تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
2. معدل التضخم يعتبر أحد مؤشرات التوازن الداخلي وهبوطه يشير إلى تحسن في مناخ الاستثمار ويؤكد تلك العلاقة العكسية بين التضخم وتدفقات حجم الاستثمارات الأجنبية.
3. انخفاض العجز أحد مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وذلك لوجود العلاقة العكسية بين العجز وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

1. تطوير الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية وتحسين دورها في مجال الاستثمار.
2. توسيع مجالات استخدامات المصارف والصرافات بادخال مزيد من العمليات والأنشطة لتقليص حجم السوق الموازي.

---

[1] ابتهاج هاشم محمد الجزولي، **أثر السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار المباشر** ، السودان (1990 – 2010) رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2011م .

التعليق على الدراسات السابقة :

دراسة نجم الدين حسن جبارة : توصلت الدراسة إلى تجاهل أثر التضخم الجامع على البنود لعدم توفر مؤثرات قياس التضخم الدقيقة وقياس الأسعار الجارية وعدم توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مجال نظام المحاسبة بالتكلفة الجارية وأن الخصوم الأجنبية واجبة السرد لجهات خارج السودان يتم إظهارها على أساس سعر الدولار السائر في وقت يتم فيه إعداد البيانات المالية.

أما دراسة نجوى محمد بحر الدين : يشكل النظام المحاسبي التقليدي (التاريخي) الإطار العام لإعداد القوائم المالية في معظم المنشآت، حيث تعد هذه القوائم على أساس التكلفة التاريخية كأساس للتقويم مع تجاهل التغير في المستوى العام للأسعار الأمر الذي يجعلها مضللة للمستخدم .

أما دراسة عبد الرحيم عبد الله أحمد **:** توصلت الى أن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية والذي يتم استخدامه في القوائم المالية يؤدي إلى ظهور وتباعد ما بين قيم العناصر التي تحتويها هذه القوائم وبين قيمتها الحقيقية المقاسة عن طريق بدائل أخرى ويرجع ذلك لوجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

أما دراسة مأمون محمد سيد أحمد الفكى : توصلت الى إنتهاج سياسة معينة تتبعها الدولة فإن الموازنة العامة في ظل تعدد أسعار الصرف تكون أفضل حالاً منها في حالة إتباع الدولة لسياسة التحقيق أو دفع أو تعويم أو ثبات سعر الصرف خاصة بالنسبة للدول النامية .

أما دراسة عبد السلام الحسن أحمد : أوصت الدراسة إلى إزالة القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقدرة بالعملة المحلية، وذلك بالسماح للبنوك التجارية بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

أما دراسة إبراهيم محمود يس : توصلت الدراسة إلىشهد السودان ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم عجزاً في الميزان التجاري متزامناً مع الارتفاع في معدلات التضخم إلى أن وصل معدل التضخم للاستقرار .

أما دراسة محمد مبارك مصطفى الإمام : توصلت إلى أن تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار له الأثر السلبي على حركة الاستثمار وعلى حجم دخول رؤوس الأموال الأجنبية للبلاد.

أما دراسة عبد الرحمن عبيد إدريس عبد الله : توصلت إلى أن الاعتماد على نموذج المحاسبة عن التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي أو تغيرات الأسعار لا يجدي لأن القوائم المالية لا تعبر عن النتائج الحقيقية لنشاط المنشأة ومركزها المالي أو تغيرات الأسعار.

أما دراسة إسراء تاج السر عبد الوهاب : اتبع البحث منهجية الإقتصاد القياسي التي تبدأ بالنظرية الإقتصادية وصياغة الشكل الرياضي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة .

أما دراسة ابتهاج هاشم محمد الجزولي : توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يمثل أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة تؤكد على أهمية سعر الصرف ودوره الإيجابي في تنمية وتشجيع تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان تطوير الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية وتحسين دورها في مجال الاستثمار, اوصت الدراسة إلى توسيع مجالات استخدامات المصارف والصرافات بادخال مزيد من العمليات والأنشطة لتقليص حجم السوق الموازي.

الفصل الاول

سوق الصرف وسعر الصرف وخطر الصرف

يتناول الباحثون في هذا الفصل مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف و مفهوم و أنواع و محددات و قياس سعر الصرف و خطرالصرف

وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف .

المبحث الثاني : مفهوم وأنواع و محددات و قياس سعر الصرف و خطر الصرف .

المبحث الأول

مفهوم وخصائص وأنواع سوق الصرف

يتناول هذا المبحث المواضيع الآتية:

1. مفهوم سوق الصرف .
2. خصائص سوق الصرف .
3. أنواع سوق الصرف .

أولاً : مفهوم سوق الصرف[1] :

هو المكان أو المجال الذي يتم تبادل العملات المختلفة وهذا المكان ليس محدوداً بحيز جغرافي وا ٍنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين مختلف متعاملي هذا السوق المنتشرون عبر العالم.

في هذا السوق العالمي للصرف يتم التقاء عرض العملات الصعبة للبيع مع طلب شرائها وذلك بعد تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل هذه العملات لإجراء عملة التبادل.

بما أن سوق الصرف هو مكان لقاء عرض وطلب العملات الصعبة يعني ذلك وسائل التسديد لمختلف الدول، وكما هو في كل الأسواق الأخرى فهذا اللقاء بين العرض والطلب لمختلف العملات تسمح بتحديد سعر صرف العملات الواحدة مقابل الأخرى.

كما ينقسم هذا السوق إلى مستويين الأول يدعى **سوق الصرف التقليدي** الذي يتم تداول العملات فيه إما على شكل عمليات صرف نقدية (عاجلة) أو عمليات صرف آجلة، أما السوق الثاني فيتمثل في **سوق المنتجات المشتقة** أي يتم تداول وسائل مالية تكون قيمتها محددة بالعملات الصعبة تتمثل أساساً في العقود الآجلة للصرف وخيارات الصرف وكذا مقايضات الصرف.

وتجدر الإشارة هنا أن سوق الصرف يحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التعاملات بعد سوق أسعار الفائدة ولكنه الأكثر سيولة والأكثر عمقاً من حيث المنتجات المتداولة أو عدد المتدخلين، ففي 2004 مثلاً يتم

[1] عبد العظيم سليمان المهل , **محاضرة بعنوان مأهية سعر الصرف** , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ,2012 .

تداول يومياً قيمة بمعدل 1900 مليار دولار منها 600 مليار للتعاملات النقدية و1300 مليار للتعاملات الآجلة، إلى جانب 140 مليار دولار من المنتجات المشتقة يومياً كذلك.

ثانيا : الخصائص العامة لأسواق الصرف[1]:

لأسواق الصرف خصائص عامة يمكن ذكرها في النقاط التالية من حيث عدة جوانب:

أ. من حيث المتدخلين فيه :

هذا النوع من الأسواق متدخلين خاصين يقومون بتنشيطه وا ٍجراء العمليات فيه أهمهم:

1/ البنوك: تعتبر البنوك من أهم متعاملي أسواق الصرف، ويمكن الفصل بين نوعين من البنوك يمكنهما التدخل كل حسب طبيعته:

أ/ البنوك التجارية:

تتدخل سواء لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها، ولكي تتمكن فعلاً من تلبية حاجيات زبائنها من العملات الصعبة عليها أن تكون نشطة ومتواجدة بشكل مستمر في هذه الأسواق، هذا التواجد لا يكون بنفس الكيفية والاستمرارية لكل البنوك بحكم أنه مكلف، وعليها كي تكون متواجدة فعلاً أن تهيئ الإمكانيات اللازمة من موارد بشرية ومادية مناسبة وا ٍعداد غرفة خاصة لهذا النوع من العمليات (غرفة الصرف أو الصفقات).

في البنوك المتخصصة في أسواق الصرف يدعون وكلاء الصرف وهم الذين ينفذون العمليات في تلك الغرفة، يمكن أن يكون هؤلاء الوكلاء إما:

- محركو السوق والذين يضمنون بصفة دائمة توفر السيولة في السوق لأنهم يعرضون وفي كل لحظة أسعار صرف للشراء أو للبيع لعدد كبير من العملات الصعبة , فقط البنوك الكبرى التي يمكنها القيام بهذه الوظيفة.
- وكلاء الزبائن والذين هم مسئولين عن الاستجابة لطلبات الزبائن.

[1] عبد العظيم سليمان المهل , المصدر اسابق .

من أجل تسهيل هذه العمليات على كل بنك متعامل في هذا السوق يجب أن تتوفر على شبكة من البنوك الممثلة لها في دول العالم والتي تتوسط لها لتسليم أو استلام العملات المتفاوض عنها في السوق، وذلك بفتح حسابات لها في تلك البنوك بعملة الدولة المتواجدة فيها.

كما يمكن الإشارة هنا أن هذه البنوك هي في الأصل مؤسسات تتميز بطابعها العالمي يمكنها إجراء عمليات لحسابها الخاص كونها مستثمراً أو مقرضاً في أسواق الصرف مستعملة في ذلك خبرتها المكتسبة في هذا المجال وسهولة دخولها إلى مختلف الأسواق.

ب/ البنوك المركزية:

تكون تدخلات هذه البنوك في السياق الاقتصادي أو النقدي، فهي تلعب دور المنظم لسوق الصرف للحفاظ على أسعار الصرف في حدود معينة أو داخل مجال محدد مسبقاً، من خلال مسار الشراء أو البيع المكثف للعملات الصعبة حسب الاتجاه الذي تريده لأسعار الصرف وبنفس التدخل يمكنها أن تحافظ على عملتها الوطنية من خلال معدلات الفائدة (إقراض أو توظيف)، وهو المثال الذي كان عندما تدخل الدول السبعة في العالم لإادة استقرار الدولار خلال سنوات 1987 و 1988، إذاً فهي تقوم بمهمتين أساسيتين وهما:

- تنفيذ أوامر زبائنها الخاصين من إدارات عمومية، البنوك المركزية الأجنبية ومختلف الهيئات المالية الدولية.
- تنظيم تغيرات أسعار الصرف لعملتها الوطنية مقارنة بالعملات الصعبة سواء لأسباب متصلة بسياستها الاقتصادية الداخلية أو للحفاظ على المقابل الثابت في إطار نظام الصرف الثابت.

2/ الوسطاء: هؤلاء الوسطاء لا يتدخلون في سوق الصرف لحسابهم الخاص، فهم لا يأخذون أي موقع من عملية الصرف، فيقومون فقط بالربط بين طرفين أحدهما مشتري و الآخر بائع، ويتقاضون عن تدخلهم هذا عمولة ثابتة متفق عليها مسبقا ً تحسب بنسبة مئوية من حجم الصفقة (غالباً 0.01%)، يربطون علاقات مع البنوك سواء بالهاتف أو بمختلف وسائل الاتصالات الأخرى، يعتبر هؤلاء الوسطاء محترفين مستقلين يلعبون دوراً مهماً في أسواق الصرف سواء لدورهم في الوساطة أو كمقدمي معلومات هذا من جهة، وبفضل الحجم الكبير لاتصالاتهم يمكنهم جمع أوامر الشراء أو البيع لعدد كبير من البنوك من جهة أخرى، فهم يعلمون

زبائنهم بأحسن الأسعار التي يمكنهم الشراء أو البيع بها لمختلف العملات الصعبة المتداولة، ففعاليتهم تقدر بمدى سرعتهم في إجراء العمليات ومصداقيتهم وهما الصفتان الضروريتان لأداء هذه المهنة.

أغلب دور الوساطة تنتشر بصفة كبيرة في المراكز المالية للندن ونيويورك، كما أن حوالي 40% من التعاملات التي تجرى في مختلف أسواق الصرف العالمية ينفذها هؤلاء الوسطاء.

3/ الزبائن: لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، بل يكون تدخلهم بواسطة البنوك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساساً في المؤسسات الصناعية والتجارية، البنوك الصغيرة، مؤسسات الاستثمار المالي والأفراد. بالنسبة لتجمعات المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى والتي لها نشاط كبير من التعاملات فيما يخص الصرف تخصص لها غرف صرف خاصة لدى فرعها المالي، من أجل قدرة التدخل مباشرة في سوق الصرف.

ب. ركائز سوق الصرف[1]:

هناك مجموعة من الركائز تعتمد عليها أسواق الصرف من أجل تحسين أدائها وتحقيق مصالح مختلف الأطراف المتعاملين فيه وهي أساساً تتمثل في:

1/ التحويلات البنكية: عمليات الشراء أو البيع للعملات الصعبة في سوق الصرف ينتج عنها تحويلات في شكل مدفوعات بنكية بين مختلف الحسابات المفتوحة بمختلف العملات، هذه التحويلات تتطلب بالطبع تبادل للعملات بعضها ببعض.

حركات تحويلات العملات الصعبة بين هذه الحسابات يتم إثباتها بتسجيل محاسبي بسيط بين حسابات البنوك المتدخلة، ولهذا نجد أن كل البنوك لديها بنوك ممثلة لها في الخارج ولها حسابات فيها.

لسرعة في التنفيذ هي الميزة الأساسية لعمليات التحويلات البنيكة، فأوامر الدفع أو التسديد حالياً هي أكثر فأكثر يتم ارسالها باستعمال نظام SWIFT.

عوض التقنية السابقة وهي التلكس، هذا النظام تم أنشاؤه منذ 1971 يهدف إلى إرسال مختلف الرسائل المتعلقة بالنبوك المشتركة فيه، هو ليس نظام دفع بل هو تقنية تستعمل لإرسال أوامر الدفع او التسديد، كما أن هذا النظام يتميز بأكثر سرعة وأكثر أمان وتكلفة أقل، فبوجود كلمة سر خاصة بكل بنك وكاشف

[1] عبد العظيم سليمان المهل , المصدر السابق .

للأخطاء تزيد درجة الأمان التي ينطوي عليها هذا النظام عند ارسال مختلف الأوامر، فإذا كان خط المرسل إليه مشغولاً فالرسالة المرسلة يتم تخزينها وبمجرد فتح الخط يتم استلامها.

2/ السيولة المطلوبة: وهي تلك المبالغ التي تستعمل لمعالجة الفروقات التي تحدث بين الكتل النقدية التي يتم تبادلها أثناء التحويلات البنكية.

ج. سير سوق الصرف[1]:

العمليات التي تجرى في سوق الصرف تمر عبر مستويين هما :

1/ سوق الصرف بالجملة: في سوق ما بين البنوك أن نجد فقط أكبر البنوك العالمية التي تتعامل فيما بينها وأحياناً مع البنوك المركزية بصفة مباشرة أو بتدخل الوسطاء الماليين. البنوك المتعاملة في هذه السوق هي قليلة نوعاً ما (من 50 إلى 80 بنك في العالم) فهي تلعب دور محرك السوق من خلال وضعها حدوداً معينة لأسعار الصرف لعدة عملات صعبة.

هذه البنوك لا تنشط لوحدها بل تعمل لجانبها بنوك أخرى أقل أهمية منها ولكنها ذات نشاط كبير في هذا السوق مع قدرتها لعب دور محرك السوق دائماً، وحسب الاحصائيات المتداولة فالحد الأدنى لأي عملية في هذا السوق هو 1 مليون دولار.

2/ سوق الصرف بالتجزئة: هنا تجرى العمليات بين البنوك وزبائنهم من خلال تقديم الاستشارة لهم وتنفيذ أوامرهم، يمكن أن تطبق هذه الأوامر مباشرة عند أول سعر صرف معمول به وعليه فالتحويل يكون فعلياً كما يمكن أن تطبق بأسعار صرف محددة من طرف الزبون الذي يضع سعر صرف أدنى للبيع وسعر صرف أعلى للشراء.

إن سوق الصرف هو سوق واسع جداً لا يمكن حصره بحكم أن العمليات التي تجرى فيه لا تخضع لمعايير معينة ولا يوجد مكان محدد لإجرائها كالبورصات أي يتم تركيز الكثير من العمليات المالية فعمليات الصرف تتم في غرف صرف خاصة لدى البنوك أي يقوم الوكلاء بمهامهم بواسطة الهاتف، بالتلكس أو أجهزة الإعلام الآلي، وعليه نجد أن العملية تبدأ بالهاتف، وتؤكد بالتلكس أو بنظام SWIFT، كما ان احترام

[1] عبد العظيم سليمان المهل , المصدر السابق .

الالتزامات الشفهية لسوق الصرف من طرف المتعاملين فيه هو يضفي نوعاً من المصداقية لهذا السوق، مما يعني أهمية سمعة المتدخلين فيه.

وكلاء الصرف لأكبر المؤسسات البنكية ينقسمون حسب وظائفهم إلى ثلاث فئات:

- وكلاء المكتب الخلفي: مكلفون بوظائف ذات طابع إداري ومحاسبي.
- وكلاء المكتب الأوسط: مكلفون فقط بوظيفة مراقبة العمليات.
- وكلاء المكتب الأمامي (الواجهة): هنا نجد وكلاء الصرف الذين هم في خدمة الزبائن أو محركو السوق.

إن أسواق الصرف مفتوحة بصفة دائمة 24 ساعة لمدة 5 أيام على مدار الأسبوع، وبإمكان متعاملي هذه الأسواق شراء أو بيع العملات الصعبة في أي ساعة بصفة متواصلة في مختلف الأماكن المالية المنتشرة عبر العالم، وذلك بمراعاة الفوارق الساعية بين مختلف هذه الأماكن فإلى أن تغلق إحداها تفتح أخرى في مكان ما و هكذا.

كما تجدر الإشارة هنا أن وكالات الأخبار العالمية مثل REUTERS, TELERATE, BLOOMBERGتلعب دوراً هاماً في سير هذه الأسواق فهي تزود وكلاء الصرف بالمعلومات اللازمة بصفة دائمة على المستوى العالمين ونشر هذه المعلومات في وقتها الحقيقي مما يزيد من أهميتها سواء على شاشات خاصة أو جداول مرقمة تحمل مختلف أسعار الصرف المتداولة والتي تعرضها أكبر البنوك العالمية.

د. العمليات التي تجرى في أسواق الصرف :

ثلاث أنواع من العمليات التي يمكن اجراؤها في سوق الصرف أي يكون مستوى الخطر لكل واحدة منها مختلفاً عن الأخرى، فمتعاملي هذه السوق يمكنهم إجراء عمليات التغطية، المضاربة والتحكيم سواء لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم.

1/ عمليات التغطية: إن التغطية هي أول وأهم الأسباب التي تجعل متعاملي سوق الصرف يتدخلون فيه، تدخلهم هذا لتغطية خطر الصرف التي تحمله مختلف العلميات التجارية أو المالية، التحصيل أو التسديد بالعملات الصعبة لتاريخ استحقاق معين والتي تجرى في هذا السوق، ابتداً من تاريخ التغطية المتعامل يعلم يقيناً المقابل من العملة الصعبة لعملته الوطنية والذي يمكن تدفقه مستقبلاً .

هذه التغطية تحتمل أيضاً خطر أولي مما يدعو إلى اتخاذ وضعية صحيحة لمواجهته في هذا السوق وذلك لإلغائه نهائياً، بالرغم من أن المتعامل يسعى إلى تغطية خطر الصرف في هذه السوق، ولكنه لا يجعله يتلاشى بل يحوله إلى متعامل آخر الذي يقبل تحمله أملاً منه أن يحقق أرباحاً عند تحقق عملية الصرف.

إن إجراءات التغطية التي تقوم بها البنوك لحسابها الخاص هي غالباً ما تكون كنتيجة لعمليات تغطية بادرت بها المؤسسات وعليه فهي تتحرك لتغطية هذا الخطر أو معالجة مشاكلها المتعلقة بالخزينة والتي هي أصلاً تأتي من عمليات الصرف التي يقوم بها زبائنها.

2/ المضاربة: إن عملية المضاربة في سوق الصرف لها أهداف تختلف جذرياً مع أهداف التغطية، فالمضارب يعرض نفسه طواعية لخطر الصرف على أمل تحقيق أرباح من تغيرات ايجابية لأسعار الصرف، وعليه فعمليات المضاربة لا تحركها العمليات التجارية (استيراد أو تصدير السلع أو الخدمات) ولا عمليات مالية (إقراض أو اقتراض بالعملات الصعبة).

المضاربة تتمثل في استباق التحسن المستقبلي لأسعار الصرف في تاريخ استحقاق معين ولذلك نجد أن المضارب يتخذ إحدى الوضعيات إما البيع إذا توقع انخفاض في الأسعار أو الشراء إذا توقع ارتفاع الأسعار، ومهما كانت الوضعية التي يتخذها هذا المضارب فالأرباح أو الخسائر المحتملة غير محدودة.

إن عمليات المضاربة ذات خطر مرتفع لذا المديريات العامة لمختلف البنوك تطلب من وكلاء الصرف تخفيض هذا الخطر، إن دور المضاربة في سوق الصرف هو ذو أثر معاكس، ففي فترات الأزمات المضاربون يعتبرون هم المسئولين عن عدم استقرار أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تقلص الأزمات ,المضاربون يعتبرون هم المسئولين عن عدم استقرار أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تقلص المبادلات النقدية العالمية، وعلى العكس فهم الذين يضمنون سيولة السوق ويتحملون خطر الصرف مثلهم مثل باقي المتدخلين في وضعية ولا يتحملونه، لذا فعمليات المضاربة هي الطرف المقابل لعمليات التغطية. بعض الاقتصاديين في العالم خاصة (FRIEDMAN) يتمنون أن تكون عمليات المضاربة تبحث لتحقيق الأرباح والتي ينتج عنها استقرار لأسعار الصرف، عندما تكون تكاليف المعلومات منخفضة وحواجز الدخول إلى السوق شبه منعدمة, المضاربون يمكنهم الدخول والخروج بكل حرية إلى أسواق الصرف.

3/ التحكيم: عمليات التحكيم يبادر بها وكلاء الصرف لحساب البنوك التي يعملون بها أو لحساب الزبائن الذين يتعاملون معهم، فهي تنشأ طرفاً واضحاً لعمليات الصرف التي تجرى في أسواق الصرف. عمليات

التحكيم تتمثل في تحقيق أرباح بدون أي خطر لوجود في تلك اللحظة أسعار صرف موضحة في الشاشات والتي تجرى العملية بها وعليه فهي عملية غير المضاربة، أي متعامل عقلاني ينظر إلى هذه الشاشات فإنه سيقرر الشراء عند سعر الصرف الأقل ويقرر البيع عند أعلى سعر صرف، فالتحكيم هو عامل نظامي لتوازن سوق الصرف، وعليه فهي نشاط ضروري يضمن تسيير أسعار الصرف لسوق مالي ما.

عمليات التحكيم تتطلب سرعة كبيرة لأدائها بحكم أن تغيرات أسعار الصرف هي في كل لحظة، فهي إذن مخصصة للمؤسسات المالية التي تتدخل مباشرة في سوق الصرف، ومع التطور الكبير لوسائل الإعلام والاتصال أصبح من الصعب على وكلاء الصرف تحقيق أرباح دائمة لعمليات التحكيم.

ثالثا: أنواع سوق الصرف :

عند إجراء عمليات الصرف فهي تكون في عدة أنواع من أسواق الصرف التي يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية[1] :

1. سوق الصرف النقدي

تعتبر عملية الصرف نقداً إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضاً، وفي الحقيقة قد تمتد فترة الصرف نقداً إلى غاية 48 ساعة من إبرام العقد على عكس ما توحي به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام العقد الواردة في التعريف.

وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف، ومن المهم التفرقة هنا بين سعرين هما سعر الشراء وسعر البيع.

سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما **سعر البيع** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية , ويكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء (إلا في حالات استثنائية) ويمثل الفرق بينهما هامش ربح البنك، فمثلاً يشتري بنك ما الدولار بـ 73.52 دينار ويبيعه بـ 74.95 دينار، فالفرق 1.43 دينار يمثل هامش ربح البنك عند بيع كل دولار، إن هذا السوق هو مفتوح على مدار 24 ساعة على 24 ساعة مع مراعاة

[1] حاتم سعيد احمد سعيد, **نموزج قياس ميزان المدفوعات في السودان** , بحث ما جستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , ص9 .

الفوارق الساعية لمختلف الأسواق المالية المنتشرة في العالم ما عدا في أيام العطل الأسبوعية أو السنوية، وبفضل التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة وكذا وكالات الأخبار المتخصصة مثل REUTERS و AGENCE FRANCE PRESS ... الخ، وهو يتمتع بشفافية كبيرة في مجال المعلومات، فأي تغيير سوق مالي معين سيؤثر مباشرة على باقي الأسواق المالية الأخرى.

2. سوق الصرف ما بين البنوك INTER BANCAIRES :

هو السوق الذي يتم فيه معالجة عمليات الخزينة بالعملات الصعبة تحت شكل إقراض أو اقتراض باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات وفترات حساب الفائدة، هو سوق لرؤوس الأموال على المدى القصير الأجل، أي يقوم محترفوا القطاع البنكي بالعمليات فيما بينهم فهو جزء من النظام النقدي أي يكون الدخول إليه مقصور على مؤسسات القروض وهيئات مالية أخرى كالخزينة العمومية، البنوك المركزية ... الخ، هذه العمليات يتم انهاؤها بالهاتف وهنا يتم تبادل احتياطيات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض والبنوك التي تعاني من عجز عن طريق البيع.

3. سوق الصرف الآجل[1]

تعتبر عملية صرف ما أنها آجلة إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة، وعليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل مبلغ من الصفقة بالعملة الصعبة وكذا سعر الصرف وهو سعر للصرف عند ذلك التاريخ وأخيراً تاريخ التسديد الاحق، ومنه يعتبر هذا العقد التزاماً مغلقاً إذ أن الاتفاق على هذه العناصر يكون عند تاريخ إبرام العقد لكل الاستلام والتسليم يكون في تاريخ لاحق (تاريخ الاستحقاق).

أن هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في أسعار صرف العملات حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف.

إن هذه الطريقة (هي إحدى تقنيات تغطية خطر الصرف المستعملة) ومما يمكن ملاحظته هنا أنه وللاستجابة لاحتياجات المؤسسات المستقبلية من العملة الصعبة (لتسديد التزاماتها) فإنه من الصعب على وكلاء سوق الصرف توفير ذلك المبلغ بنفس القيمة ونفس العملة ونفس تاريخ الاستحقاق خاصة وأن هذا التاريخ قد يمتد لأيام كما قد يمتد لسنوات، وعليه فإن هذا الوكيل يجري هذه العملية على عدة مراحل ابتداء من عملية صرف نقدية متبوعة بعملية صرف آجلة إلى أن يتم التسليم أو الاستلام عند تاريخ الاستحقاق ويتحمل هو تغطية خطر تلك الصفقة.

---

[1] بشار معروف , 2006 , **تحليل الإقتصاد الدولي** , دار جرير للنشر , عمان الاردن ، ص309 .

المبحث الثاني

مفهوم و أنواع و محددات و قياس سعرالصرف و خطرالصرف

تناول هذا المبحث المواضيع الآتية :

1. مفهوم سعر الصرف .
2. أنواع سعر الصرف .
3. محددات سعر الصرف .
4. قياس خطر الصرف .

أولاً : مفهوم سعر الصرف :

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ويمكن تعريفه على أنه "سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية"[1].

فالدولة، العائلات، البنوك والمؤسسات تقوم بعمليات صرف مع باقي العالم وكل هذه العمليات يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات، وعليه فسعر الصرف يحترم قواعد السوق إذ يتحدد من خلال عملية اللقاء بين العرض والطلب لمختلف العملات العالمية.

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ، وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذا النوع من التسعير كبريطانيا في مركزها المالي بلندن (إعطاء هيئة كبيرة لعملتها) **فمثلاً** 1 جنيه استرليني = **1.85** دولار أمريكي.

أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة

[1] أ.الطاهر لطرش , **تقنيات البنوك** , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة ,سنة 2003 ,ص95.

واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك السودان فقياس الدولار ألأمريكي مثلاً بعدد الوحدات من الجنيه السوداني: واحد دولار أمريكي **$1 = 10.5** جنيه سوداني.

ثانياً : أنواع سعر الصرف :

تتمثل أنواع سعر الصرف في الأتي :

1. سعر الصرف الإسمي :

يتحدد المعدل الإسمي للصرف يومياً في سوق الصرف ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية, كما تحدد إتجاهات تقلبات هذا السعر الإسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي (مؤشر سعر الصرف) , وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملةمن العملات وزناً مرجحاً أي اهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية والدولية[1].

2. سعر الصرف الحقيقي :

مع تطورات وتغيرات كل من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالاضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الإسمي لايعبر عن سعر الصرف الحقيقي , فهذا الأخير يجمع في إعتباره تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم و ذلك بإدخال تعديلات مناسبة , ويعبر السعر الحقيقي للصرف عن مستوى القدرة التنافسية لاسعأر سلع الدولة .

ومن هذا المنظور يمكن التساؤل عن مدلول حركة سعر الصرف الحقيقي لتنافسية السلع الموجهة للتصدير[2] , بتعبير أدق متى تكون تحركات هذا المؤشر في صالح المؤسسة التي تبنى إستراتيجياتها على زيادة الصادرات ودخول أسواق جديدة ؟

---

[1] د. مروان عطوف , **الأسواق النقدية والمالية , البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال** , الجزء الثاني , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1993 , ص 07.

[2] غازي عبد الرازق النقاش **, التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** , دار وأئل للنشر , عمان الاردن , سنة 1996 , ص130 .

إن إتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي[1] نحو الإرتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار , وبالمقابل فإن إنخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى إرتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات , لهذا فإن لإتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية و النقدية و المالية .

3.سعر الصرف التوازني :

إضافة إلى سعر الصرف الحقيقي والإسمي يمكن الحديث عن سعر الصرف التوازني والذي يعبر عن المعدل الذي يسود ويستمر في إستقراره بحيث يتحقق عنده التوازن في الأجل الطويل , ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني .

كذلك فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل العلاقة التي تربط سعر الصرف الأسمي بسعر الصرف النظري حيث أن تحديد سعر الصرف النظري يرتكز أساساً على المؤشر العام للأسعار في كلا البلدين (في حالة دولتين) , وبالإعتماد على نظرية القوة الشرائية .

فإن كان المؤشر العام للأسعار في الدولة (A) هو (P_A) وفي الدولة (B) هو (P_B) فإن معدل الصرف النظري عبارة عن علاقة بين مؤشري الأسعار (P_A) و (P_B) بحيث:

$$P_A \times e` = P_B$$

حيث (e`) يمثل معدل الصرف الذي يفسر تعادل القدرة الشرائية بين البلدين .

ومع معرفة معدل الصرف الإسمي الذي يتحدد يومياً في سوق الصرف و الذي ينحرف عن معدل الصرف النظري نظراً لانه لايدخل في إعتباره عدة عوامل (معدل الفائدة , التضخم , العوامل النفسية) , فإنه يتم تحديد مؤشر الصرف الحقيقي .

[1] يستخدم احياناً مفهوم سعر الصرف الفعلي للتعبير عن سعر الصرف الحقيقي.

ثالثاً : محددات سعر الصرف :

بالرغم من أن سعر الصرف يتحدد من خلال عملية اللقاء بين العرض والطلب للعملات، إلا أنه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية اساساً : معدلات التضخم، معدلات الفائدة وأرصدة ميزان المدفوعات.

عدة نظريات اقتصادية كلية جاءت لشرح كيفية تكوين سعر الصرف من بينها:

أهم نظريات سعر الصرف المستخدمة[1] :

أ/ نظرية تعادل القوة الشرائية:

هذه النظرية تعتمد على مبدأ أن العملات المختلفة لها نفس القوة الشرائية في أسواق السلع والخدمات . وهي تخلص إلي أن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية متساوية في كلى الدولتين .وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلعة من السلع والخدمات في الدولتين.

وغالبا يستخدم نموذجين لتعادل القوة الشرائية :

١ . نموذج تعادل القوة الشرائية المطلق.

٢ .نموذج تعادل القوة الشرائية النسبي.

- يلخص نموذج القوة الشرائية المطلق إلى تساوي مستويات السعر في دولتين، وبمعنى أوضح مثلا عندما يكون سعر الصرف بين الدينار الليبي و الجنيه المصريمساوياً لمستوى السعر في ليبيا مقسوماً على مستوى السعر في مصر . وبافتراض إن نسبة مستوى السعر بالدينار مقسومة علي السعر بالجنيه المصري تتطلب أن يكون سعر الصرف 5.5 جنيه مصري لكل دينار ليبي وإذا كان سعر الصرف 8.6 جنيه مصري لكل دينار ليبي، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تفيد أن الجنيه المصري يرتفع مقابل الدينار الليبي وأن الدينار الليبي سينخفض مقابل الجنيه المصري.

أما نموذج تعادل القوة الشرائية النسبي فيشير ألي التغير في مستويات الأسعار،) أي معدلات التضخم في كلى البلدين (وتفيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكونمساوياً للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين) .

---

[1] عبد الله إبراهيم نورالدين, **أثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا**, جامعة سبها , كلية زراعة , قسم الاقتصاد الزراعي, ليبيا طرابلس ,2016 , ص ص 219-220.

ب/ نظرية تعادل أسعار الفائدة:

هذه النظرية تؤكد أنه لا يمكن للمستثمرين الحصول على فوائد مرتفعة في الأسواق الخارجية مقابل تلك الممكن تحقيقها علي مستوى السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول ذات معدل فائدة أكبر من ذلك المتوفر في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآ جل .

ج/ نظرية الأرصدة:

تشير نظرية الأرصدة إلى أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يحدث في أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلي زيادة العرض من العملة الوطنية بما يؤدى إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

د/ نظرية كفاءة السوق:

يعرف السوق الكفء بأنه ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا بافتراض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى كل المعلومات والحقائق الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، والعجز في الميزانيات ومعدلات التضخم وغيرها من المتغيرات. ويختص السوق الكفء بما يلي[1]:

١ . كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها في الوقت الحالي على أسعار الصرف الحالية والمستقبلية.

٢ . تكاليف المعاملات الاقتصادية تكون في أدنى مستوى لها.

٣. التغيرات في أسعار الصرف جميعها تحدث بشكل عشوائي .

مفهوم خطر الصرف :

هو متغير مهم في غالب الأحيان يتم اهماله من طرف الصناعيين، وعليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (لأجل).

كما يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل خسارة أو ربح غير متوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة الأساس والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بعملة أخرى).

ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، التي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسن أسعار الصرف لعملتها، كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية.

[1] المرجع السابق , ص223 .

رابعاً : قياس خطر الصرف للعملية :

قبل تسيير خطر الصرف المتوقع، المؤسسة تحسب وضعيتها من الصرف المتعلق بالعملية التجارية أو المالية التي تجريها.

سوف يتم التوضيح من خلال النقاط التالية :

1/ تعريف وضعية الصرف:

يمكن تعريفها على أنها الفرق بين الحقوق بالعملات الأخرى والديون بالعملات الأخرى، يحسب بالنسبة لكل عملة وبالنسبة لكل تاريخ استحقاق.

2/ تفسير وضعية الصرف:

لكل فترة وضعية صرف خاصة بها، وتحسب لكل عملة أجنبية فالفرق بين الحقوق والالتزامات المحررة بالعملة الصعبة تكون وضعية الصرف حيث يمكن تمييز ما يلي[1]:

- **وضعية الصرف المغلقة:** عندما يكون التدفق الداخل والخارج متوازن أي بمعنى الحقوق تساوي الالتزامات أي الرصيد المتحصل عليه يساوي الصرف.
- **وضعية الصرف المفتوحة:** عندما يكون التدفق الداخل والخارج غير متوازن أي بمعنى الحقوق بالعملة الصعبة لا تساوي الالتزامات بالعملة الصعبة ويتم التميز بين وضعيتين:
- **وضعية طويلة:** الحقوق بالعملة الصعبة أكثر من الالتزامات بالعملة الصعبة.
- **وضعية قصيرة:** الحقوق بالعملة الصعبة أقل من الديون بالعملة الصعبة.

[1] H.Bourginat, finance internationale, dunod, paris, 2éme edition, 1996, p 110.

3/ قرار تغطية خطر الصرف المتعلق بالعملية :

التغطية ضد خطر الصرف تسمح من معرفة ومن الآن وبكل تأكيد، المقابل بالعملة الوطنية للتدفقات المستقبلية بالعملات الصعبة.

فيما يخص تسيير خطر الصرف يمكن طرح مشكلتين أساسيتين:

- هل يجب التغطية ضد خطر الصرف للعملية.
- في حالة التغطية، أية وسيلة يتم اختيارها.

في مواجهة خطر الصرف، المؤسسة يمكنها أن تقرر تغطية خطر الصرف أو لا تغطيه، هذا القر ار يتعلق بتقديراتها، فمثلاً غدا كانت لدينا وضعية صرف طويلة بالدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر، المؤسسة تقدر ارتفاع الدولار في الثلاثة اشهر القادمة، تقرر إذن عدم تغطية خطر الصرف، وغالباً نجد أن قرار عدم تغطية الخطر ترجع لعوامل تتمثل في:

- توفر تقنيات ذات مصداقية كبيرة للتنبؤ بأسعار الصرف المستقبلية.
- محيط اقتصادي ومالي مستقر لحد ما.
- عدم الإخطار بالخطر، فقرار عدم تغطية خطر الصرف هو قرار خطير لأنه يرتكز على التقديرات التي يمكن أن تكون خاطئة.

إذا قررت المؤسسة تغطية خطر الصرف، فإنها تجد نفسها أمام تعدد التقنيات لتسيير هذا الخطر، في حالة وضعية صرف مفتوحة (طويلة أو قصيرة)، كتقنية للإنذار لابد البحث عنها، والأولوية لتغطية خسارة الصرف الناتجة عنها، وعليه يتم اختيار وسيلة مناسبة لتغطية هذا الخطر والتي تلبي أكثر احتياجات المؤسسة، هذه الوسائل يمكن أن تكون داخلية أو خارجية، كما أن توفر المؤسسة على نظام للمعلومات متطور وشامل لكل وظائفها (خاصة الوظيفة المحاسبية والمالية) يمكنها ذلك من استعمال تقنيات الإعلام الآلي لحساب وضعية الصرف ومدى تغيرها المستمر وبالتالي تستفدي المؤسسة من الامتيازات التالية:

- **المصداقية:** بحيث يتم ادخال المعلومات الجديدة في أقرب الآجال لاستغلالها.
- **الوضوح:** إذ يتم قراءة الوضعية بكل وضوح مع مواكبة التغيرات باستمرار.
- **التحسين**: إذ يتم إعادة حساب وضعية الصرف كل يوم بأخذ عين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

الفصل االثانــي

معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

يتناول الباحثون في هذا الفصل الاطار العام و المفهوم والاهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية وتعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.

وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الاطار العام و المفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية.

المبحث الثاني : تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.

المبحث الأول

الاطار العام و المفهوم والأهمية والمشاكل للمحاسبة الدولية

ويتناول هذا البحث المواضيع الآتية :

1. الاطار العام للمحاسبة الدولية .
2. مفهوم المحاسبة الدولية .
3. أهمية المحاسبة الدولية .
4. مشاكل المحاسبة الدولية .

أولاً : الاطار العام للمحاسبة الدولية :

إن طابع العالمية وبعدما مس كل المجلات الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية ...الخ ,لم تنأى المحاسبة عن ذلك بل كانت في صميم نظم العولمة إذ اصبحت تكتسي طابع الدولية وذلك من خلال ما يتداول من مصطلحات اهمها مصطلح المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ,ومنه نجد أن المحاسبة كذلك فرض عليها الواقع لأن تجهز نفسها لكي تصبح لغة عالمية تطبق في اغلب الدول ان لم نقل في كلها.

التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي :

يعني التوحيد Uniformity جعل الشيء واحداً وهو التماثل والتطابق والانتظام، ومع أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق ويعني التوافق إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على

جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة[1].

ويمكن إرجاع التوافق المحاسبي على المستوى الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين عقد عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، وجاءت الدعوة إلى العالمية في المؤتمر الدولي السابع الذي عقد في مدينة أمستردام – هولندا عام 1957 إذ جاءت دعوة Kraayenhof رئيس سابق للمعهد الهولندي للمحاسبين بفكرة مجموعة موحدة للقواعد المحاسبية، وفي المؤتمر التاسع في

باريس 1967 تم تشكيل فريق عمل دولي وشكلت على أثره لجنة التنسيق الدولية للمهنة المحاسبية وفي المؤتمر العاشر في سدني 1972 شكلت لجنة ضمت 11عضواً ثم شكلت لاحقاً في دوسلدورف بألمانيا عنها في عام 1973 لجنة معايير المحاسبة الدولية (Radebaugh & Gray, 1997: 88) وتهتم اللجنة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية.

وتتجاذب التوافق / التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وجهتا نظر، الأولى، المنحى الوطني للمحاسبة والثانية المنحى العالمي الواسع ويسعى التوافق إلى تعزيز التشابه والتوحيد من جهة والى تخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى وفي هذا المسعى يواجه عوائق وعقبات ستناقش في الجزء الآتي.

أ/الحاجة الي التوحيد المحاسبي :

المحاسبة المالية هي الوسيلة التي تسمح بإعداد قوائم مالية تعطى معلومات مالية وملائمة ودقيقة عن نشاط المؤسسة وكذا تسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم ,لان الاشكال الذي تواجهه المحاسبة على المستوى الدولي هو خضوعها إلى عدة مرجعيات محاسبية تختلف في المفاهيم والمبادئ.

لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني , فالتطبيق المحاسبي للمنشأة يعتبر من اسرارها الداخلية[2] , وكنتيجة لذلك كانت القوائم والتقارير التي تعدها للمؤسسات غير قابلة للمقارنة وحتى لنفس المؤسسة خلال الفترات المتلاحقة ,مما زاد من عدم الثقة والاستقرار لمهنة المحاسبة وبذلك سهلت عمليت السعى الي إيجاد صيغ حول الطريقة المثلى للتطبيق المحاسبي الذي ينال الرضا كل من النظرين والمهنين والمستخدمين على حد السواء[1].

---

[1] عبد الناصر نور ,طلال حجاوي: **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق** ،بحث موجود على موقع،www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc

[2] د.عقاري مصطفي , **مساهة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي** , أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة , جامعة فرحات عباس سطيف , 2004 , ص30.

ومن هنا نجد أن اللغة المحاسبية على المستوى المحلى معدة لتستجيب لاهداف واحتياجات محلية للتعامل مع المستثمرين والسلطات والادارات (كإدارة الضرائب والبنوك مثلا)المحلية ولكنها غير مجهزة للتواصل مع ثقافات مختلفة وهذا مايخلق عدة التنسيق او التناغم بين مرسل

الرسالة (معلومات محاسبية)ومتلقيها في بلاد مختلفة ، الرسم ادناه يوضح اصل الاختلاف المحاسبي بين مختلف الدول :

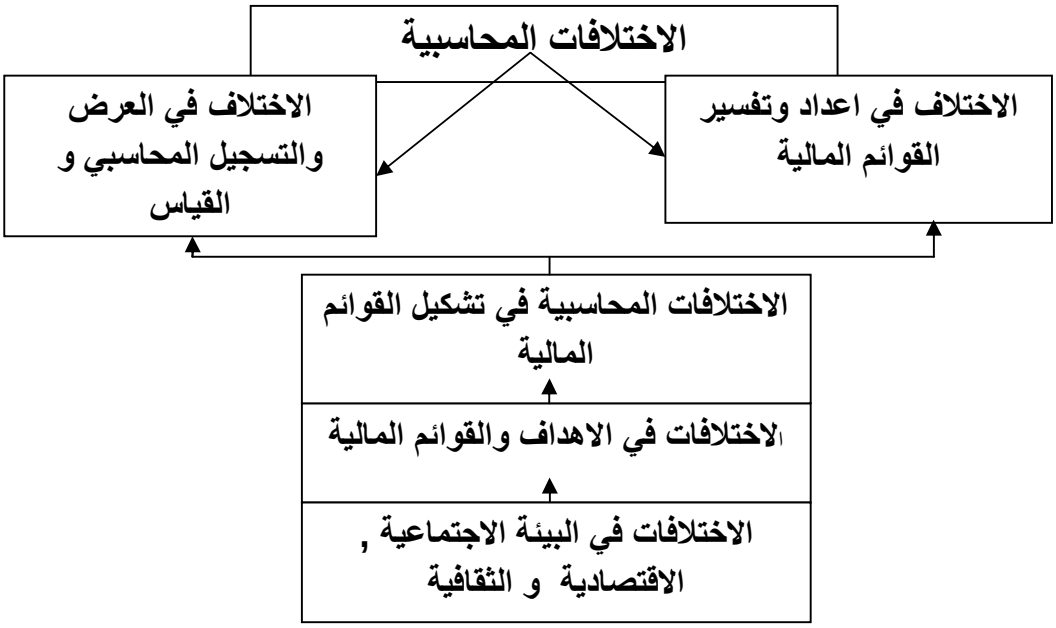

Source : [Haller A. & WALTON P. 1997, page 02]

مصادر الاختلاف المحاسبي :

يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبية، إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى .وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية بخمس عوامل أسياسية[1]. إضافة إلى العوامل الثقافية والقيمة، التي لا شك أن لها تأثير كبير على تطور الأنظمة المحاسبية وأنها من بين أهم مصادر الاختلاف بين هذه الأنظمة .هذه العوامل هي:

- النظام القضائي .
- طرق تمويل المؤسسات .
- الجباية .

[1] Repris par RAFFOURNIER 2000 : Comptabilité internationale, in Encyclopédie de C. C. A., Economica Éd., Paris, p 374

- مستوى التضخم .
- الارتباطات السياسية والاقتصادية بين البلدان.

فإذا نظرنا الى مجموع القواعد المحاسبية لبلد ما , نجد أنها مجموع من الالتزامات القانونية والتي تتغير مع الوقت وتشكيلة من الممارسات العملية الموضعية من الاطراف ذات العلاقة لتستجيب للحالات الاستثنائية كالأزمات المالية...الخ , يمكن تمثيل هذه القواعد المحاسبية المستعملة في دولة ما وفي وقت معين , كنتيجة للتوازن الذي يمتد لسنوات طويلة و التي قد تعدل في وقت ما بسبب تغير البيئة الاقتصادية او لاحداث غير متوقعة.

عليه تم طرح ما يسمي بمعايير المحاسبة الدولية و التي يجري منها ومن تطويرها المستمر تحقيق **الاهداف الاتية:**

1. تحسين وضوح محاسبة القوائم المالية التى تعدها الشركات المسجلة .
2. تسمح بالمقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول.
3. تسهيل عملية تسجيل الشركات في مختلف البورصات المنتشرة عبر العالم .
4. الحصول والحفاظ على ثقة المستثمرين .
5. الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها .

منه نجد ان الهدف العام لاعتماد مرجع محاسبي موحد هو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الاسواق المالية , وعليه الحصول على لغة محاسبية دولية يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية لكل المؤسسات , ولم ياتذلك الا بعد صراع طويل لسنوات طويلة لتاثيرات عدة اطراف منها مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى , الشركات متعددة الجنسيات , التجمعات القطاعية , هيئات التوحيد المحاسبي المحلية ....الخ.

قبل التطرق للهيئات الدولية المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي نتطرق اولا للتوحيد المحلي لبعض الدول التي لها السبق في هذه العملية وكان لها الاثر الكبير في اعتماد معايير محاسبية دولية.

ب/ الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي :

فكرة التوحيد المحاسبي وقبل أن تصبح ضرورة عالمية كانت اولا ضرورة محلية على مستوى الدول والتي في الاول كان للمحاسب في أي شركة استخدام تقنياته ومبادئه الخاصة ليعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة والتي اصلا تخدم أصحاب المؤسسات وترعى مصالحهم في المرتبة الاولى , ولكن التطور الذي حدث وخاصة انفصال الإدارة عن الملاك وكثرة الاطراف التي تستخدم تلك القوائم المالية ادى إلى وجوب تنميط العمل المحلى بشكل يخدم مصالح مختلف الأطراف كأحد المطالب الأساسية للمحاسبة الحديثة ,يمكن ذكر بعض التجارب للتوحيد المحاسبي في عدة أقطار ونبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية لما لها من تأثير كبير على وجوب التفكير في التوحيد الدولي .

1.في الولايات المتحدة الامريكية : وكنتيجة لكل هذا كانت اول تجربة للتوحيد في الولايات المتحدة الامريكية فقبل 1934م لم يتطلب اقتصادها سوى نمط بسيط نسبيا من الوظيفة المحاسبية , فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع للمنشات وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة والقدرة علي الدفع واقتصرت على الاستخدام الداخلي , اما في الفترة من 1900م إلى 1929م فظهرت الشركات الضخمة و التي اتسمت بانفصال الملكية عن الادارة وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة ادى الى طلب الحاجة إلى الزيادة من الافصاح وتحويل التركيز إلى القدرة على توليد الدخل , وكنتجية لانهيار الاسهم وأزمة الكساد العظيم سنة 1929م , وزيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بزلت الحكومة الفدرالية وبورصت الاوراق المالية ومهنة المحاسبة جهودا كبيرة لتحسين المحاسبة , وعليه تم تبنى مجموعة من المبادئ والاجراءات والمعايير الموحدة التي اطلق عليها مصطلح **"المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "** , وبالرغم من هذه المبادئ حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على مجال واسع , إلا انها أثارت بعضها من الانتقاد في الولايات المتحدة الامريكية , هنالك العديد من المنظمات والهيئات التي لها تاثير كبير في وضع المبادئ المتعارف عليها والتي نذكر اهمها:

***لجنة تداول الاوراق الماليةSEC (Securities and Exchange Commission)**

نشأت هذه اللجنة سنة 1934 كنتيجة للانهيار الواسع في منشأت الاعمال وأسواق الاوراق المالية , وهي هيئة حكومية تتولى تنفيذ قوانين هيئات الاوراق المالية وغيرها من القوانين في امريكا إذ يجب على كل

الشركات التي تصدر الاوراق المالية أن تعد قوائمها المالية وفق مبادئ هذه اللجنة , وفي ظل القوانين العديدة التي تشرف على تنفيزها هذه الهيئة أصبح لها نفوذ كبير في مجال الاجراءات المحاسبية ونماذج الاوراق المالية التي تقترحها هذه الهيئة ,وبالتالي ارست القواعد الاساسية لوضع مجموعة من المبادئ والاجراءات التي تلقي قبولا عاما والتي تعدها مختلف الاطراف التي لها علاقة بالتوحيد المحاسبي خاصة المهنين[1] , وذلك بممارسة الضغط عليها سواء لتخفيض مجال الاختلاف او لايجاد حلول عملية لبعض المشاكل التي تعرض عليها ,وتقوم لجنة تداول الاوراق المالية بنشر متطلباتها وارائها المحاسبية بعدة صور منها :

* نشرات التقرير المالي .
* تعليمات ونماذج لاعداد القوائم المالية .
* قراراتها في الحالات التي تعرض عليها .

***المعهد الامريكي للمحاسبين القانونينAICPA (American Institute of Certified Public)**

تم إنشاه سنة 1887م , هو ليس هيئة لاعداد المبادئ والمعايير المحاسبية بل هو هيئة مهنية تجمع الخبراء والمحاسبين والمراجعين , يقوم بنشر مقترحاته وتفسيراته للحلول العلمية لبعض المشاكل المحاسبية , ولقد كانت جهوده لعملية وضع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها , فعلى سبيل المثال سنة 1930م قام بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الامور التي تهم المحاسبين والمستثمرين والبورصة , ونتيجة لكل هذه الجهود قام هذا المعهد في سنة 1959م بإنشاء" مجلس مبادئ المحاسبة APB " تمثلت الاهداف الاساسية لهذا المجلس في ما يلي :

* وضع مبادئ محاسبية مكتوبة .
* تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة .
* تضييق مجالات الاختلاف وعدم التناغم والاتساق في الممارسة المحاسبية .

[1] الدون س هندريكسن , **النظرية المحاسبية** , ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد , المكتب الجامعي الحديث , الطبعة الرابعة 2005, ص233.

تولى هذا المجلس مهمتهة التوصل إلى مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية اعتمادا على اساليب البحث العلمي , وتمكن من خلال الفترة من 1959م إلى 1973م من إصدر مجموعة من البحوث في مجال الفكر المحاسبي المختلفة ممثلة في 31 رأي (Oinions) وأربع تقارير .

وبالرغم من هذا كله الا ان هذا المجلس واجه الكثير من الانتقاد , وتم اتهامه بعدم الالتزام بالحياد وخضوعه لضغوط خارجية , خاصة من قبل مكاتب المحاسبة الكبرى وكذا هيئة تداول الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية , وعليه قام رواد مهنة المحاسبة في سنة 1971م بتشكيل مجموعة دراسات لوضع المبادئ المحاسبية عرفت باسم Wheato Committee وذلك لدراسة تنظيم وتشكيل مجلس مبادئ المحاسبة APB وتحديد التغيرات الضرورية للحصول على نتائج افضل , وقد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ر بيع سنة 1972م وتم اعتمادها بالكامل ودخلت حيز التنفيذ مع بداية 1973م[1].

2. الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي في القارة الاوربية: هنا سوف نتطرق لبعض المنظمات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على مستوى بعض الدول التي لها السبق وذات تاثير كبير في عملية التوحيد المحاسبي حتى الدولى خلال مشاركتها في كل المؤتمرات لإنشاء الهيئات الدولية تتمثل اهمها في الدول التالية :

***في فرنسا** : في هذه الدولة التوحيد المحاسبي مرتبط بالسلطات العمومية , اعتماد مبادئ محاسبية يمر عبر هيئتين اساسيتين هما :

1.المجلس الوطني للمحاسبة : يتكون من 58 عضو , يجمع بين كل المنظمات المهنية المعتمدة مثل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين , الشركة الوطنية لمحافظي الحسابات , وسلطات عمومية مجلس

[1] دونالد كيسو , جيري ويجانت , **المحاسبة المتوسطة** , تعريب د. أحمد حامد حجاج , ج1 , الطبعة الثانية , دار المريخ 1995 , ص30.

المحاسبة , أن لهذا المجلس فقط مهمة تقديم الرأي في مختلف القضايا المحاسبية المستجدة , وتتفرغ عن ذلك المهام التالية[1]:

* تقديم التوصيات في ميدان المحاسبة حول مختلف المشاكل المحاسبية التي تخص القطاعات الاقتصادية (البنوك , التامينات , الدولة , الادرات العمومية...الخ).

* تقديم الرأي في المعايير المحاسبية خاصة منها الاجنبية.

* ضمان التنسيق وتلخيص البحوث النظرية والمنهجية ونشر كل التي لها علاقة بمجال المحاسبة .

2.لجنة التنظيم المحاسبيCRC: تتكون من15 عضو تمثل مختلف السلطات العمومية (الوزارات, الجماعات المحلية...الخ) وجمعيات مهنيين , وتقوم هذه اللجنة بقبول اراء المجلس الوطني للمحاسبة او لا , وتعد التنظيمات الخاصة بمعيار ما , وتفننه بامر وزاري وتنشره في الجريدة الرسمية .

<u>*في بريطانيا</u>: مثل ما حدث في الولايات المتحدة الامريكية , هنالك العديد من الهيئات التي في وضع المبادئ المتعارف عليها , تتكون في المنظمات التالية:

1.مجلس معايير المحاسبة :ASB أنشأ سنة 1990م , يتكون من 9 اعضاء وهو هيئة مستقلة , يقوم بإعداد ونشر المعايير والتي تسمي معايير التقارير المالية FRC.

2.مجلس المراجعة المالية :FRCأنشأ من طرف الدولة , يجمع كل المنظمات المهتمة بالمعلومات المالية , فهو يقوم بمهمة مراقبة المؤسسات التي لاتحترم تطبيق المعايير , كما يقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتطبيق وتفسير هذه المعايير.

3.الهيئة الاستشارية للمنظمات المحاسبية CCAB : تم إنشاؤها عام 1986م , يجمع بين ستة منظمات مهنية محاسبية للدول التابعة للمملكة الامريكية المتحدة وهي المسؤلة عن تطبيق ومراقبة المحاسبة فهي التي وضعت مجلس معايير المحاسبة الدولية.

[1] دونالدو كيسو , جيري ويجانت , مرجع سابق , ص32.

***في ألمانيا** : المعايير المحاسبية تتم من مختلف النصوص القانونية , وتبقى عملية اصدار هذه المعايير من صلاحيات الحكومة والبرلمان الالماني , عدة منظمات وجمعيات مهنية هي حاضرة عند اصدار ونشر هذه المعايير وكذا لمراقبة عملية التطبيق المحاسبي لها , فنجد اساسا الخبراء المحاسبين , و المراقبين المحاسبين ,ونفس الشئ يتم في باقي الدول الاوربية مثل بلجيكا واسبانيا وايطاليا وهولندا....الخ.

وتجدر الاشارة هنا أن مجموع هذه الدول حاليا لها موقف موحد من المعايير المحاسبية في ظل الاتحاد الاوربي ومن خلال برلمانه لقبول وتقرير تطبيق معايير معينة ورفض أخرى وعموما فالاتحاد الاوربي بدأ في تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة منذ **2005**م بشكل إلزامي في انتظار تعميم ذلك على كل الشركات فيما بعد.

ج/ العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي:

من العوائق المهمة التي تقف تجاه التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الآتي[1] :

1) التقاليد المحلية: تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فان الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.

2) العوائق الاقتصادية والتشريعية: يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وا ٍجراءات محاسبية ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين .

3) الحالة السيادية : إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية .

[1] عبد الناصر نور ، الموقع السابق.

ثانياً : مفهوم المحاسبة الدولية :

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته الكثير من الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما على المستوى العالمي ,إن المحاسبة الدولية تتبع الاسلوب الوصفي عند إعدادها لهذه المعايير , كما أن المحاسبة الدولية تمثل مجموعة من المبادئ والطرق والمعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف انواعها وهذه الاختلافات نشأ نتيجة للخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تختلف من دولة لاخرى .

كما أن مفهوم المحاسبة الدولية يشير الى العلاقة بين الشركة القابضة والفروع التابعة لها في مختلف الدول , أي انه يعتبر من الاساليب التي يجب إستخدامها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية للشركة بشكل سليم .

كما يشير مفهوم المحاسبة الدولية إلى العلاقة بين الشركة القابضة متعددة الجنسيات والفروع والشركات التابعة لها أي أنه يعتبر من الاساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن إعداد وتجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة الام بشكل صحيح .

ثالثاً : أهمية المحاسبة الدولية :

بصفة عامة توفر المحاسبة المعلومات التي يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات الاقتصادية , في التعبير عن النشاط الخدمي الذي يقدم المعلومات المالية الكمية لخدمة متخذي القرار, حيث عادة ما يتم توفير تلك المعلومات من خلال تمثيل المخرجات من النظام المحاسبي والتي تتأسس على البيانات المتولدة من الانشطة والاحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الأعمال من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل يوضح توفير المعلومات من خلال تمثيل المخرجات من النظام المحاسبي

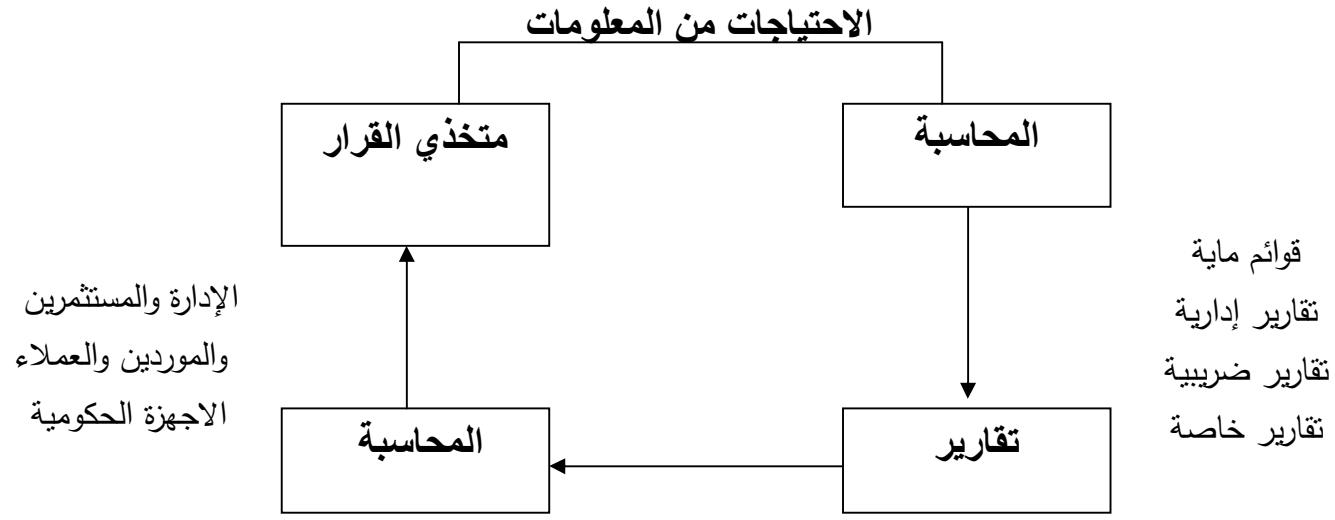

المصدر : أ. الطاهر لطرش , مرجع سابق , ص108

رابعاً : مشاكل المحاسبة الدولية وبيئتها :

التي لها طبيعة دولية بحيث تتضمن كل من عمليات التجارة الدولية ونشاط الشركات الدولية والاستثمارات والعمليات التي تتم في أسواق المال العالمية واستخدام العملات الأجنبية , فهذه العمليات يتم تسويتها بإستخدام العملة الاجنبية سواء لاحد طرفي العملية الموحدة للشركة القابضة والتي تقع فروعها في عدة دول اجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

ويرتبط باعداد القوائم المالية الموحدة مشكلة المحاسبة عند تغير القدرة الشرائية للنقود مثلا عند إعداد القوائم المالية هل يجب استخدام الرقم القياسي للاسعار المستخدم في الشركة القابضة او الرقم القياسي في البلد الذي يتواجد فيه الفرع , للمحاسبة الدولية بيئة تتاثر بمجموعة من المؤشرات الداخلية والخارجية وهي كما يلي[1]:

[1] أ. الطاهر لطرش , مرجع سابق , ص110.

1.المؤثرات الداخلية: وتتمثل في :

- الملاك(المساهمين)- وظائف المؤسسة – الضريبة السائدة - الاحتراف المحاسبي - ثقافة وبحوث المحاسبة – النظام السياسي السائد – الجو الاجتماعي - نمو وتطور الاقتصاد -التضخم – النظام القانوني...الخ.

2.المؤثرات الخارجية: وتتمثل في :

- العوامل الاجتماعية – العوامل السياسية – العوامل الدينية – العوامل الاقتصادية – العوامل القانونية .

وهذه العوامل لها تاثير كبير علي طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في أي دولة , حيث ينعكس تاثيرها على قواعد وأسس ومفاهيم المحاسبة المعمول بها في تلك الدولة.

- كما تتاثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات والاتجاهات بين المحاسبين وخضوع امور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي وهي نقطة الضعف في المحاسبة عموما مما يدعوا إلى التفكير العام بين المحاسبين إلى الاتفاق العام حول معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام .

المبحث الثانـــي

تعريف وأهمية ومحددات معايير المحاسبة الدولية وترجمة القوائم المالية بالعملات الاجنبية

ويتناول هذا المبحث المواضيع الآتية :

1. تعريف معايير المحاسبة الدولية .
2. أهمية معايير المحاسبة الدولية .
3. محددات معايير المحاسبة الدولية .
4. ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية.

اولاً : تعريف معايير المحاسبة الدولية :

إن لجنة معايير المحاسبة والنمط بها إصدار معايير المحاسبة الدولية التي تقدم حلولا لبعض المشاكل المحاسبية وا ٍعطائها طابع العالمية من اجل توحيد الممارسة المحاسبية لتلك القضايا حتى تكون قابلة للعمل بها في مختلف الدول التي بدأت تطبيقها الفعلي. قبل التطرق إلى مفهوم المعيار المحاسبي من الضرورة الوقوف على معنى المصطلح باللغة الفرنسية :NORME : هي كلمة ذات اصل لاتيني يقصد بها القاعدة , أي أن المعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس إلي معرفة الشئ وتحديد ميزاته بدقة[1].

وتعرف المعاير المحاسبية : بانها " هي نماذج تصف ما يجب أن يكون عليه التطبيق " بينما يعرفها البعض علي انها محاولة هامة لتقليل فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية أكثر

[1] عماري صليحة , **فعالية المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة** " امكانية تطبيق IAS في البنوك " مذكرة ماجستير , جامعة 08 ماي 1945 قالمة,2006/2005.

قابلية للمقارنة ,وفي حين يرى الشرازي[1] " أن المعايير المحاسبية تمثل احكاما خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية او بنوع من انواع العمليات او الاحداث ".

وفي هذا الشان نجد تعريف أخر اكثر شمولا يعرف المعيار على انه " هدف مرغوب في تحقيقه او نموذج فرضته التقاليد والاجماع العام او الهيئات العلمية و المهنية او الحكومة او القانون ".

من خلال تحليل الاراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح انها لاتمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ماتمثل في مجموعها اراء متكاملة تهدف في مجملها الي تحقق **الاهداف الاتية :**

- ❖ المعيار مرشد اساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة او اكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة .
- ❖ يساعد المعيار في إرشاد وتقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم .
- ❖ المعيار يمثل احكاما تتعلق بعنصر معين من القوائم المالية أو نوع معين من العمليات والمشاكل المحاسبية .
- ❖ يركز على التقرير والقياس المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية .
- ❖ يتم اصداره من قبل جهاز او هيئة حكومية حتى الاعتراف والقبول به .

ثانياً : أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأسباب تعددها[2]:

حظى موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة , فهنالك شبه اتفاق بينهم على اهميتها وضرورة وجوده , وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- ❖ تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء الى الاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة .

---

[1] عباس مهدي الشيرازي , نظرية المحاسبة , ذات السراسل للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , الكويت , 1990, ص253.

[2] عماري صليحة , المرجع السابق , ص130.

- ❖ وجود اطار موضعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل يضمن تحقيق إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له اهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية التوازن بين المصالح المختلفة لفيئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية اخرى.
- ❖ للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية .
- ❖ إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنين وتحديد ردود افعالهم في ظل ظروف معينة وتعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية .

* ومنه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولا عن تعدد المعايير المحاسبية لان التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنلوجية وساسية واكبت التطور المهني والاكاديمي للمحاسبة , ويمكن الاشارة الي **اهم اسباب تعدد المعايير المحاسبية :**

- حدوث الازمات التي اجتاحت العالم في منتصف القرن الماضي وما ترتب عليها من عمليات تصفية وا ٍندماج بين شركات المساهمة الكبيرة وما تلا على ذلك من تكتلات تجارية واقتصادية دولية وظهرت الشركات متعددة الجنسيات , ولعبت دورا أساسيا في توجيه العمل المحاسبي ورفع الوعى المحاسبي وقد ترتب عليه إصدار معاير محاسبية جديدة لمواجهة الظروف المستجدة .
- تاثير معظم دول العالم بموجات التضخم وما ترتب عليها من إعادة النظر في ثبات النقد بانه غير واقعي مما أدى إلى إصدار معايير جديدة تتعامل مع ظاهرة تغيرات اسعار الصرف .
- اختلاف آراء الجهات واضعة المعايير واختلاف درجات الالتزام القانوني لكل منها يفسح المجال لتعدد المعايير وذلك من بلد لاخر وبالتالي على المستوى الدولي.
- يشير البعض الي أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي اهم اسباب تعدد المعايير المحاسبية ولانها تسمح بمعالجات عديدة لنفس المشكلة المحاسبية باعتبار أن المعايير المحاسبية تعتبر ترجمة للمبادئ المحاسبية في التطبيق العملي[1].

[1] المرجع السابق , ص131 .

ثالثاً : محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتطورها المستمر :

مما يمكن ملاحظته أن المعايير المحاسبية الدولية قد تاثرت بوجهتي النظر الامريكية والبريطانية بحكم أنهما الدولتين السابقتين لوضع معايير محلية , ولتطبيق معايير المحاسبة الدولية تتقيد بالمحددات التالية[1]:

- عدم تطبيق هذه المعايير بالكامل على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف البيئة والثقافة التي تم اخذها بعين الاعتبار عند وضع هذه المعايير .
- الابقاء على كثير من البدائل المحاسبية , إذ نجد في كثير من المعايير عدة بدائل أو مرجعيات يمكن تطبيقها.
- يتطلب تطبيق بعض المعايير في بعض الدول تعديلا في أنظمتها وتشريعاتها والاوامر التي تصدر بموجبها, وهذا ما يتميز بشئ من الحذر لصعوبة تعديل تلك القوانين كما هو الحال بالنسبة للمعيار رقم 12 المتعلق بضرائب الدخل لاعتبار كثير من الدول انها قضية داخلية .
- اختلاف مستوى التعليم بالنسبة للدول المطابقة للمعيار, إذ يكون التطبيق سهلا لدى الدول المتقدمة وصعبا نوعا ما لدى الدول النامية .
- الضغوطات السياسية الممارسة على مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع المعايير أو تعديلها , وهذا ما يتجسد في تطبيق بعض الدول للمعايير الامريكية بحكم تبعيتها لها سياسيا او ايديولوجيا.
- إن معايير المحاسبة الدولية هي دائمة التغير وذلك بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات ((IFRIC بالاضافة إلى جهود المنظرين في المحاسبة وتغير الظروف المختلفة (اقتصادية , سياسية , تكنلوجيا ..الخ).

1 عباس مهدي الشيرازي , مرجع سابق , ص253 .

رابعاً : ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية :

1- مفهوم وأهمية ترجمة القوائم المالية:

يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية للوحدة الاقتصادية الأجنبية، و دمجها مع الحسابات المحلية للوحدة الاقتصادية الأم. وينبع مصدر مشكلة الترجمة من الحاجة إلى تحقيق الاتساق و التوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد. وحيث إن تعيين أكثر من قيمة لنفس الحساب، يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فان الترجمة بالمعنى العام لها، تعني رفض أي إجراءات أو مقترحات، تؤدي إلى اختلاف الحسابات عند ترجمتها اختلافا كميا، يؤثر على خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها،و مما سبق يمكن تعريف الترجمة بمفهومها العام كما يلي:

1.1 مفهوم الترجمة :

تعتبر الترجمة عبارة عن عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس،إلى مقاييس في نطاق نسق أو نظام آخر للقياس، وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يمكن القول بان الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحدد بوحدات العملة الأجنبية، إلى مقاييس محددة في الترجمة بالعملة المحلية[1] .

وعموما تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية أي عملة المنشاة مصدرة التقارير المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشاة الوطنية.

وبهذا المعنى يمكن القول بان عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي :

- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشاة وفروعها بنفس وحدة القياس.
- تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشاة الأم و عملياتها وفروعها بالخارج .

[1] محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة**. منشاة المعارف، الإسكندرية ، 2000 ، ص_ص263- 264.

- تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المنشاة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشاة الأم والصناعة التي تنتمي إليها.
- تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الالكترونية[1].

2.1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية : إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج أعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل، ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحتى العاملين فيها من اتخاذ قرارات على أسس صحيحة، ولا يتم ذلك طبعا إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع المركز الرئيسي للشركة الأم ، وهذا تطبيقا لمعايير المحاسبة الدولية[2].

2- التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية :

تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية و معالجة فروق أسعار الصرف من ابرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبيا قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة قياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من

---

[1] أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة2004-2005 , ص ص 355-356 .

[2] شوقي طارق، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009 ، ص 79.

عملية ترجمة للعملة، و لتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس و بين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (2) لإبراز تلك التفرقة[1]:

المصدر: أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات** ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004 ص120 .

وعليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجه الشركات متعددة الجنسيات والتي تستثمر أموالها في العالم حيث يتعين عليها أن تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، يجب التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركات التابعة والفروع يتم التعبير عنها بعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها إلى عملة بلد المنشاة الأم محل التقرير[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلا؟ أحيانا ما تتم عملية الترجمة وعرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئي ومستعملي هذه القوائم على استخدامها فمثلا إذا كان مستثمر أوروبي يريد الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية فانه يرغب في أن تعرض تلك القوائم المالية باليورو و ليس بالدولار . ولكن تلك الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضا ترغب في تعرض نتائج أعمال كل فروعها وشركاتها التابعة بعملة المنشاة الأم من اجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ،ص ص120 -121.

[2] شوقي طارق ،مرجع سابق ، ص80.

لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فان عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة وتنشا عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم، لابد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم هي كيان اقتصادي واحد.إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فان عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا انه نادرا ما تكون كذلك وذلك راجع إلى تغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما اوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية والصحيحة عند إجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة)[1].

3. اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية :

لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الاجنبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية وقد تبنى هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- توفير معلومات بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمؤسسة.
- عكس النتائج المحققة للشركة التابعة و الفروع و العلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة.

وفي ما يلي **بعض المعلومات التي قدمها المعيار 52 عن الكيفية التي تختارها المؤسسة عملتها الوظيفية و التي تجعلها عملة التعبيرعن نشاطها الاقتصادي** :

1- **مؤشرات التدفقات النقدية** : وتتمثل في

- العملة الأجنبية: حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للشركة الأم.

[1] نفس المرجع السابق ، ص81.

- عملة الشركة الأم: تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إلا إذا كنت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها.

2- مؤشرات أسعار المبيعات :

- العملة الاجنبية : حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير و أن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية .
- عملة التقرير للشركة الأم : حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار العملات الأجنبية في الأجل القصير ,وذلك عندما تحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية .

3- مؤشرات أسواق المبيعات :

- العملة الأجنبية : تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هنالك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية , على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة في تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية .
- عملة الشركة الأم : تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التي بها مقر الشركة الأم , وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم .

4- مؤشرات التمويل:

- العملة الأجنبية : تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائم أو المتوقعة بشكل عادي.

- عملة التقرير للشركة الأم : تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من احد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير أو عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية أو المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء إلى أموال إضافية من الشركة الأمءوا إذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم بغرض التوسع فان ذلك لا يعد احد العوامل بحكم أن الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التمويل الإضافي.

5- **مؤشرات المعاملات و الاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة**:

- العملة الأجنبية : يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفا وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم وذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الأم مثل سمعتها و براءات الاختراع.
- عملة التقرير للشركة الأم**:** يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبير، وبالتالي هناك علاقات متداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الأم[1].

*رأي المحاسبة الدولية في التعاملات بالعملات الأجنبية من خلال المعيار الدولي رقم 21:آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية :

الطابع المتغير لأسعار الصرف و الذي قد يؤثر على الوضعية المالية لاية مؤسسة خاصة تلك التي تمارس نشاطا كبيرا فيما يتعلق بالعملات الأجنبية سواء في شكل عمليات تجارة خارجية (إستيراد أو تصدير) ونظرا لوجود عدة طرق لاختيار سعر الصرف الذي يمكن استخدامها في عملية ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسيات فان المحاسبة الدولية تدخلت وأعطت رأيها في هذا الموضوع من تخصيص معيار دولي كامل لهذه القضية لتوضيح وتقديم الأساليب الممكنة والصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها لإيجاد الطريقة المثالية للمعالجة المحاسبية لمثل هذه القضايا .

[1] المرجع السابق , ص ص 82-83.

عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21: آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية : IAS 21 Effects Des Variations Des Cours Monnaies Etrangers

أولاً : نبذة تاريخية عن المعيار والهدف منه :

بدأ سريان هذا المعيار بهذا العنوان منذ 1983م ,وتم تعديله في 1993م للمرة الأولى ثم في ديسمبر 2003م للمرة الثانية[1].

1.الهدف:

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية ما يلي:

- تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية.
- كيفية الاعتراف بالأثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية[2] .

2.المشكلة:

المشكلة الأساسية الواجب معالجتها هي تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف.

3.النطاق:

يجب أن يطبق هذا المعيار في:

- المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية .

---

[1] شوقي طارق، مرجع سابق ،ص93.

[2] طارق عبد العال حماد،**موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006، ص 510.

- ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية.

4. تعاريف[1] :

تطبيق هذا المعيار يتطلب توضيح المصطلحات المستخدمة التالية قبل التطرق إلى تقنية عمل هذا المعيار والتي تسبق توضيح بعضها في المبحث السابق **وهي :**

***المنشاة الأجنبية** : هي منشاة تابعة أو منشاة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشاة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد غير بلد المنشاة معدة التقرير , وكذلك المنشاة الأجنبية التي تكون نشاطاتها ليست جزءا مكملا لنشاطالت المنشأة معدة التقرير.

***عملة التقرير** : هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية .

***العملة الأجنبية** :هي عملة عدا عملة التقرير للمنشاة .

***سعر الصرف** : هو معدل التبادل بين عملتين .

***فرق سعر الصرف :** هو الفرق الناتج عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة .

***سعر الاغلاق** : هو سعر الصرف بتاريخ الميزانية العمومية .

***صافي الاستثمار في منشاه أجنبية** : هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي اصول المنشأة الأجنبية .

***البنود النقدية** : هي اموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد .

---

[1] إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين **803**، **http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=** ، **تصفح الموقع في 17/04/2013 ساعة00.30 .**

* **القيمة العادلة** : هي لمبلغ الذي يمكن مبادلة الأصول به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلقة ورغبة التعامل على أساس تجاري حر .

***سعر الصرف التاريخي :** هو ذلك السعر الذي تمت به عملية ما بالعملة الأجنبية أي عند تاريخ حدوث الصفقة كشراء آلات أو معدات.

ثانياً : المعاملات بالعملة الأجنبية (الاعتراف الاولى)[1]:

المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية وهي تنشأ عن قيام المنشأة بالاتي :

أ. شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية .

ب. إقراض أو إقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية .

ج. إجراء عقد تبادل عملة أجنبية هي طرفا فيه (غير منجز)بعد .

د. تمتلك أو تتلخص من أصول وكذلك تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية .

1.المعالجة المحاسبية :

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقريربتاريخ المعاملة.

الأساس أن يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة ولكن لأسباب عملية يجوز – وهذا غالبا ما يتم – إستخدام معدل صرف تقريبي للمعدل الفعلي بتاريخ العملية على سبيل المثال متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة .

ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جدا فإن إستخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به .

[1] إسماعيل إسماعيل، الموقعالسابق , **تصفح الموقع في17/04/2013 الساعة00.30 .**

2.تقديم التقرير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة :(المعالجة المحاسبية):

في تاريخ كل ميزانية عمومية :

أ. يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال .

ب. يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة .

ج. يجب التقرير على البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم .

3. الإعتراف بفروقات الصرف : إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمنشاة بمعدلات صرف مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أوليا خلال الفترة أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة , يجب الإعتراف بها كدخل أو كمصروفات في تلك الفترة التي نشأت فيها .

ثالثاً :التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية :

1.الآثار الضريبية لفروق صرف العملات :

يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبة مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم**12** ,المحاسبة عن ضرائب الدخل .

2.الإفصاح : يجب على المنشأة أن تفصح عن :

- مبلغ فروقات الصرف الموجودة في صافي الربح أو الخسارة , يصنف هذا الفرق ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها .
- عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المنشأة فإنه يجب الإفصاح عن سبب إستخدام عملة مختلفة .

*** عندما يكون هنالك تغير في تصنيف عملية اجنبية مهمة يجب على المنشأة أن تفصح عن :**

أ. طبيعة التغير في التصنيف .

ب. سبب التغيير .

ج. تأثير التغيرات في التصنيف على حقوق الملكية .

د. التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية اقدم فترة معروضة .

* يجب على المنشأة الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في ترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن إمتلاك المنشأة الأجنبية .

* يستحب للمنشأة كذلك الإفصاح عن سياسة إدارة مخاطر العملات الأجنبية .

3.أحكام إنتقالية :

عندما تطبق المنشأة هذا المعيار لاول مرة يجب على المنشأة التصنيف بشكل منفصل والإفصاح عن الرصيد المتجمع في بدأية الفترة لفروقات الصرف المؤجلة والمصنفة كحق ملكية في فترات سابقة الا إذا كان المبلغ غير قادر للتحديد بشكل معقول .

الفصل الثالث

الدراســة الميدانية

يتناول الباحثون في هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني .

المبحث الثاني : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

الرؤيا

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة

مصرف يزاوج وجهته الإسلاميةوسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل ، مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

القيم العشرة

- االشرعية .
- الريادة .
- التميز.
- المهنية .
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر.
- الشفافية .
- إسعاد المتعاملين .
- التعاون مع الشركاء .
- الشراكة مع المجتمع .

نشاة وتاسيس بنك فيصل الاسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفى 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م .

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه.

وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس

والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

أستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون الالتماس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأمينها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي.

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه :

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي :

1. بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها .
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها .
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره .
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وا إصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي .
5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك .
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة .
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف .
9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها .
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين .
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار .
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات و الأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .

13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

14. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً .

15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها .

16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة .

17. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

18. يجوز للبنك للراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهر ة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال .

19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية-:

1. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

2. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
3. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .
أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية .

تطور بنك فيصل الاسلامي السوداني :

يمكن توضيح التطور علي جانبين:

أولاً : النظام الإداري :

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة **برؤيا :** (مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) و**برسالة : (** مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع).

o كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

2. إختيار عاملين مؤهلين وا عتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وا ستقراراًوولاءً .

3. إستقطاب الموارد رأسمال وودائع.

4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.

5. تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

ثانياً : التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، **ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:**

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
2. تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.

3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
4. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.
5. تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.
6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها .
9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.
10. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية.

رأس المال :

يمتلك بنك فيصل الاسلامي السوداني **رأس مال المصرح به** يعادل 1000 مليون جنيه سوداني , و **رأس المال المدفوع** يعادل 600 جنيه سوداني .

الأسهم :

يمثل عدد الأسهم الكلي 600 مليون **, و**عدد المساهمين 12229 .

تركيبة رأس المال :

يمثل 63.83%من رأس مال البنك أفراد , و كما يمثل 36.17% شركات .

الجدول يوضح **: المساهمون الأساسيون الذين يملكون أكثر من 1% من راس المال**

لرقم	الاسم	النسبة لرأس المال
1	صاحب السمو الملكي الأمير / محمد الفيصل آل سعود	% 15.5
2	السيد / مصطفى أبوبكر محمد عزام	% 15.5
3	شركة الفيصل للإستثمارات المالية	% 13.00
4	شركة هوسبيكو (شركة هوسبتاليا العالمي)	% 10.34
5	شركة البحار الدافئة العالمية	% 7.95
6	الكابتن / النور عبد الله زروق	% 7.55
7	السيد / علي عبد الله يعقوب	% 4.34
8	السيد / محمد حسن ناير	% 3.51
9	الدكتور / عبد العزيز عبد الله الفدا	% 3.14
10	صاحب السمو الملكي الأمير / عمرو محمد الفيصل آل سعود	% 2.50
11	بنك فيصل الإسلامي المصري	% 2.5
12	السيد / محمد أحمد الجاك	% 1.54
13	شركة البحار الدافئة القابضة	% 1.18

معلومات أساسية - إحصائيات

جدول: البيانات الأساسية للبنك خلال الاعوام من **2012-2014م**

	2014	2013	2012
عدد الفروع	34	32	31
عدد الصرافات الآلية	136	118	112
عدد العاملين	1.238	1.063	942
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	38.7%	46.1%	67%
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	12.0%	12.0%	11.5%
معدل نمو الموجودات	24.0%	25.7%	46.2%
معدل نمو الودائع	28.0%	22.3%	48.6%
معدل نمو الدخل	28.0%	37%	28%
معدل العائد على الموجودات	3.0%	3.2%	4%
معدل العائد على رأس المال	52.4%	64%	66.7%
معدل العائد على حقوق الملكية	35.0%	38%	33%
معدل التكلفة التشغيلية	32.0%	23.7%	21.9%

المراجع القانوني

السادة : المأمون حامد وشركاه محاسبون قانونيون.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة :

استخدم الباحثون للحصول على نتائج ذات مصداقية برنامج SPSS: وهو برنامج حاسوب والحروف هي إختصارات إلى (Statistical Package for the Social Scienes)ومعناها الحز مة الاحصائية للعلوم الاجتماعية , اول نسخة من البرنامج ظهرت علم 1968 يعتبر البرنامج من أكثر البرامج إستخداماً لتحليل المعلومات الإحصائية في علم الاجتماع , يستخدم اليوم بكثرة من قبل الباحثون في مجال التسويق والمال والحكومة والتربية ويستخدم أيضاً لتحليل الاستبيانات و في إدارة المعلومات وتوثيق المعلومات .

يتضمن هذا الفصل عرضاً للبيانات التي جمعها الباحثون من عينة الدراسة حول (**آثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**) ,كما شمل هذا الفصل توضيحاً لتحليل البيانات .

وصف أداة الدراسة (الاستبانة) :

تكونت الاستبانة من جزئين :

الجزء الأول : يختص هذا الجزء بالبيانات و المعلومات التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديمقراطية عن المجيبين أنفسهم , حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على (العمر , المؤهل العلمي , التخصص العملي , سنوات الخبرة , الوظيفة).

الجزء الثاني : وقد إحتوى على مجموعة من الفقرات و البالغة(12) فقرة , حيث تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبانة أداة الدراسة إلى المحاور التالية :

المحور الأول : القوائم المالية تتآثر بتغيرات أسعار الصرف.

المحور الثاني : هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية .

المحور الثالث : المعيار IAS 21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

نظراً لأن اختيار الأسالوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها , فقد تم الاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPS) وذلك من أجل توظيف البيانات لقد تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضياتها .

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات

أولاً : نسبة الاستجابة و تحليل الاستبانة :

*** و قد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان الدراسة وفقاً لما يلي :**

- التوزيع التكراري لاجابات الدراسة
- اختبار و تحليل فرضيات الدراسة

أ- نسبة الاستجابة :

جدول رقم (3-2-1)

نسبة الاستجابة

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	40
2	مجموع الاستبانات التي تم ارجاعها	40
3	الاستبانات التي لم تسترد	0
4	مجموع الاستبانات المستبعدة	0
5	مجموع الاستبانات المستخدمة	40
6	نسبة الاستجابة	%100

المصدر: إعداد الباحثون , الاستبانة , 2016م .

ب- معامل الثبات reliability :

يستخدم لقياس مدى استقرار محاور الاستبيان و الاجابات عليه و عدم تناقضها مع نفسها ، بمعنى الحصول على نفس النتائج اذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة .

جدول رقم (3-2-2)

معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
12	.7769

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

و ذلك يعني أن 0.7769 من الجدول رقم (3-2-2) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرنباخ قد بلغت % أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات جيد و هذا ما يحقق أغراض 78نسبة صدق و ثبات الاستبانة هي الدراسة و يجعل نتائج التحليل الاحصائي مقبولة .

ثانياً : تحليل البيانات الشخصية :

1- العمر

يوضح الجدول(3-2-3) و الشكل (3-2-1)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **العمر**.

الجدول (3-2-3)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	8	20.0%
من 31-40 سنة	26	65.0%
من41-50 سنة	3	7.5%
51 سنة فأكثر	3	%7.5
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

الشكل (3-2-1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

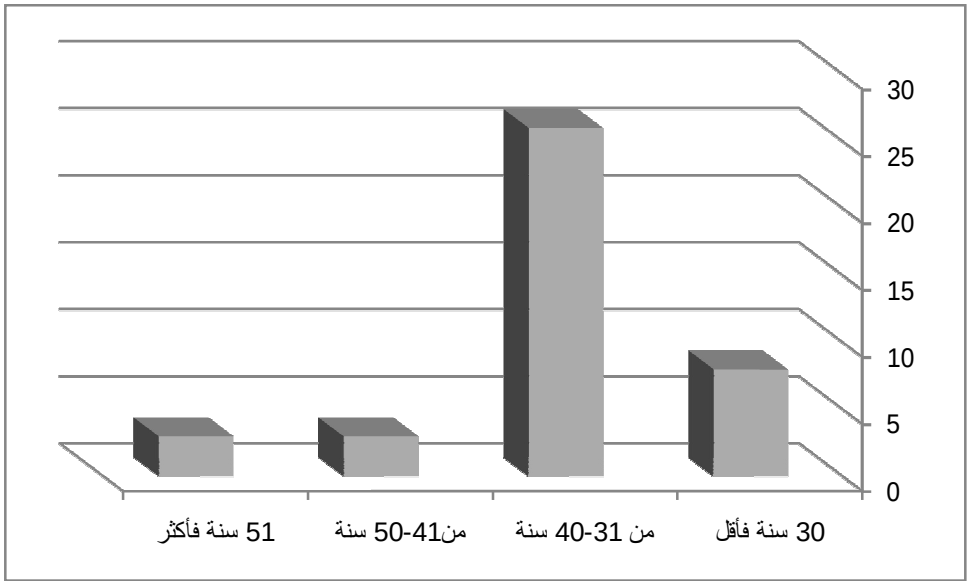

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

يتضح من الجدول (3-2-3) و الشكل (3-2-1) أن أغلبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 31-40 سنة و بعدد(26) فرد و بنسبة (65%) ، يليهم الأفراد الذين أعمارهم أقل من 30 سنة بعدد (8) فرد بنسبة (20%) ،أخيراً الذين أعمارهم بين 41-50 و أكبر من 51 سنة بعدد (3) أفراد و نسبة (7.5%) لكل فئة من العينة الكلية .

2-المؤهل العلمي

يوضح الجدول(3-2-4) و الشكل (3-2-2)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل العلمي**

الجدول (3-2-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل **العلمي**	التكرار	النسبة
دبلوم وسيط	2	%5.0
بكلاريوس	28	70.0 %
دبلوم	0	0%
ماجستير	0	0%
دكتوراه	10	%25
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م ..

الشكل (3-2-2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

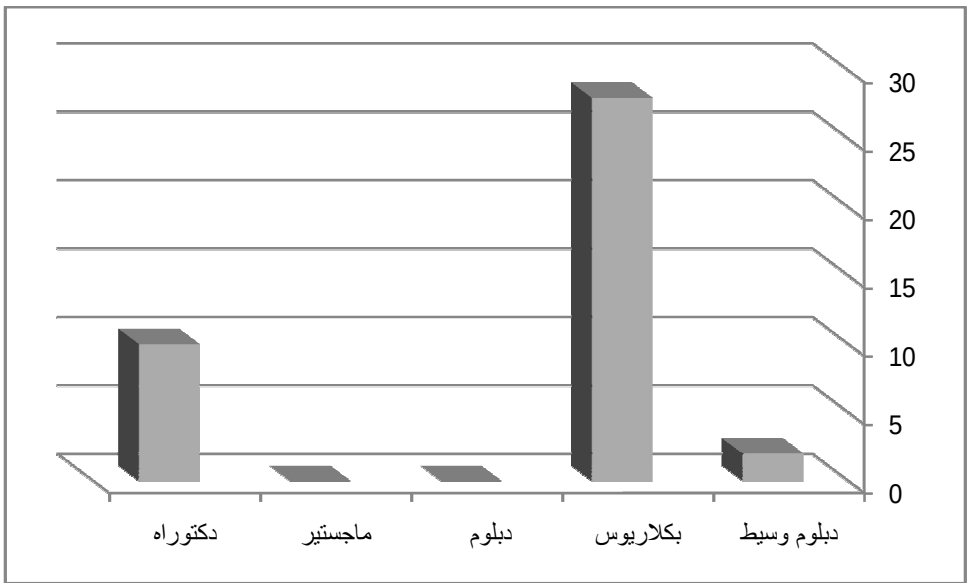

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

يتضح من الجدول (3-2-4) و الشكل (3-2-2) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالريوس بعدد (28) فرداً و بنسبة (70%) ، يليهم الذين يحملون مؤهل دكتوراه بعدد (10) أفراد و بنسبة (25%) و أخيراً الذين لديهم مؤهل دبلوم وسيط بعدد (2) و نسبة (5%) من العينة الكلية .

3-التخصص العلمي

يوضح الجدول(3-2-5) و الشكل (3-2-3)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **التخصص العلمي**

الجدول (3-2-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	16	%40.0
ادارة أعمال	6	%15.0
اقتصاد	5	%12.5
دراسات مصرفية	6	%15.0
أخرى	7	17.5 %
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

الشكل (3-2-3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

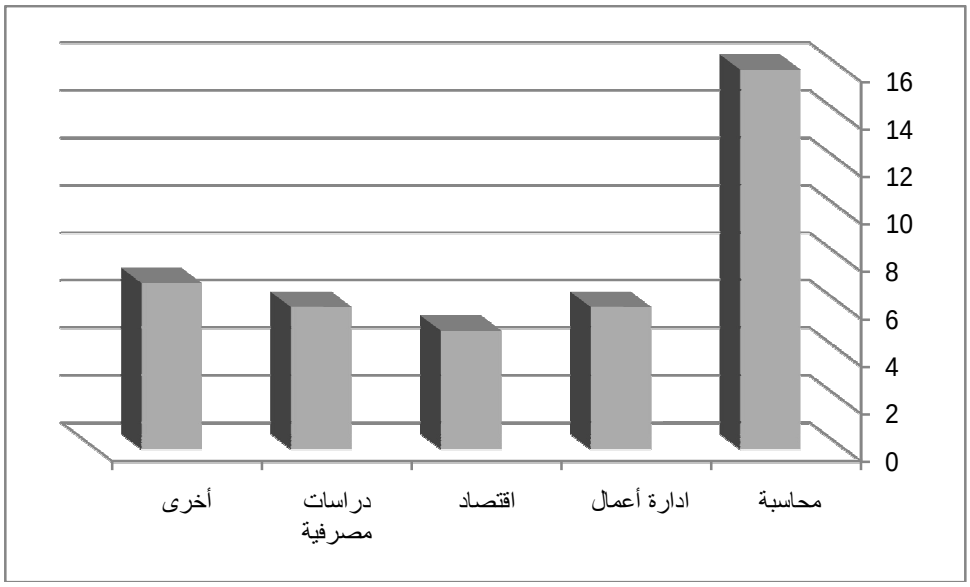

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

يتضح من الجدول (3-2-5) و الشكل (3-2-3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تخصصهم محاسبة بعدد (16) فرد و بنسبة (40%) ، يليهم الذين من تخصصات أخرى بعدد (7) و بنسبة (17.5%) ، ثم الذين تخصصهم ادارة الاعمال و الدراسات المصرفية بعدد (6) و بنسبة (15%) لكل فئة و أخيراً تخصص اقتصاد بعدد (5) و بنسبة (12.5%) من العينة الكلية .

4- سنوات الخبرة

يوضح الجدول(3-2-6) و الشكل (3-2-4)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **سنوات الخبرة**

الجدول (3-2-6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	14	%35.0
من 6-10 سنوات	19	%47.5
11-15 سنة	4	%10.0
16 سنة فأكثر	3	7.5 %
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

الشكل (3-2-4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

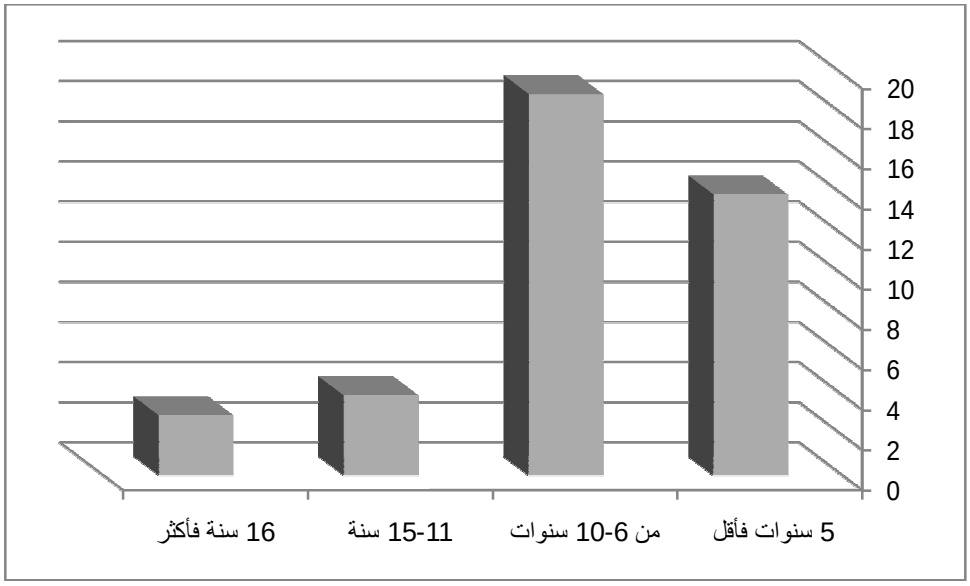

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

يتضح من الجدول (3-2-6) و الشكل (3-2-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبلغ سنوات خبرتهم من 6-10 سنوات بعدد (19) فرد و بنسبة (47.5%) ، يليهم الذين أقل من 5 سنوات بعدد (14) و بنسبة (35%) ، ثم من 11-15 سنوات بعدد (4) و بنسبة (10%)و أخيراً الذين من 16 سنة فأكثر بعدد (3) و بنسبة (7.5%) من العينة الكلية .

5-الوظيفة

يوضح الجدول(3-2-7) و الشكل (3-2-5)التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

الجدول (3-2-7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب مالي	12	%30
محاسب تكاليف	0	%0.00
مراجع داخلي	1	%2.5
مراجع خارجي	0	0%
رئيس حسابات	7	17.5
مدير مالي	2	%5.0
أخرى	18	45.0
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

الشكل (3-2-5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة

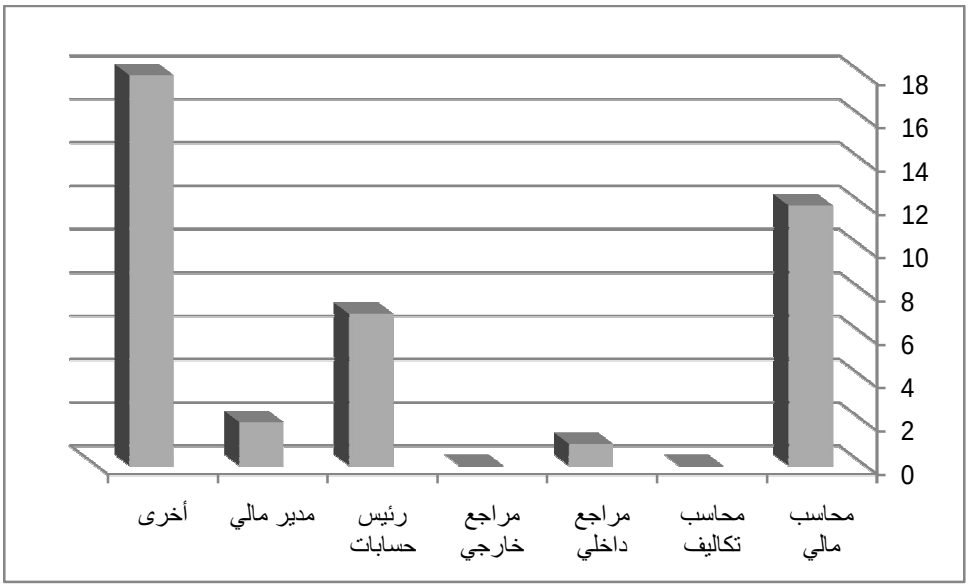

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

يتضح من الجدول (3-2-7) و الشكل (3-2-5) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يعملون في مجالات أخرى غير مذكورة بعدد (18) فرد و بنسبة (45%) ، يليهم الذين يعملون كمحاسبين بعدد

(12) و بنسبة (30%) ، ثم الذين يعملون في وظيفة رئيس حسابات بعدد (7) و بنسبة (17.5%) ، و الذين يعملون في وظيفة مدير مالي بعدد (2) و بنسبة (5%) يليهم الذين يعملون في وظيفة مراجع داخلي بعدد (1) و بنسبة (2.5%) من العينة الكلية .

ثالثاً : اختبار و تحليل عبارات الاستبانة :

الفرضية الأولى : القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى .

الجدول (3-2-8)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-المحاسبة المالية وسيلة تسمح بإعداد قوائم مالية تعطى معلومات موضوعية و ملائمة و دقيقة عن نشاط المؤسسة .	20	16	4	0	0
2-القوائم المالية تطرق للتغيرات اليومية لأسعار الصرف و التي تؤثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو بالنقصان .	18	18	3	1	0
3-تساعد القوائم المالية على اتخاذ القرارات و اجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم .	12	18	8	2	0
4-تمكن القوائم المالية على اظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .	14	17	8	0	1

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (3-2-9) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-المحاسبة المالية وسيلة تسمح بإعداد قوائم مالية تعطى معلومات موضوعية و ملائمة و دقيقة عن نشاط المؤسسة .	10.400	2	0.006	2.000	أوافق
2-القوائم المالية تطرق للتغيرات اليومية لأسعار الصرف و التي تؤثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو بالنقصان .	25.800	3	0.000	2.000	أوافق
3-نساعد القوائم المالية على اتخاذ القرارات و اجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم .	13.600	3	0.004	2.000	أوافق
4-تمكن القوائم المالية على اظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .	15.00	3	0.002	2.000	أوافق
متوسط الفرضية الأولى	22.500	9	0.007	1.750	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

من الجدول أعلاه :

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (10.400) والقيمة الاحتمالية (0.006) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة

حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (25.800) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.600) و القيمة الاحتمالية (0.004) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (15.00) والقيمة الاحتمالية (0.002) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الأولى (22.500) و القيمة الاحتمالية (0.007) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (16.92) واعتماداً على ما ورد في الجدول(3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن القوائم المالية تتأثر بتغيرات أسعار الصرف .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية و ترجمة القوائم المالية .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية .

الجدول (3-2-10)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-تساعد المعاملات بالعملات الأجنبية في تحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية .	26	19	1	2	0
2-تمكن تغيرات أسعار الصرف للعملات مما تطرحه من مشاكل تجعل المحاسبة تجتهد لتجد أحسن الطرق و القدرة على تقديم الكم الكافي من المعلومات التي من شأنها خدمة مختلف الستخدمين .	34	11	2	1	0
3-المعاملات بالعملات الأجنبية تتطاب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير و تذبذب أسعار الصرف .	20	24	2	2	0
4-الإشكال الأكبر هو اختيار سعر الصرف الذي تتم به ترجمة القوائم المالية مع العلم بأن تلك القوائم تشمل عناصر و بنود ما هو نقدي و ما هو غير نقدي .	34	13	1	0	0

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (3-2-11) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-تساعد المعاملات بالعملات الأجنبية في تحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية .	4.550	2	0.103	5.500	لا أوافق بشدة
2-تمكن تغيرات أسعار الصرف للعملات مما تطرحه من مشاكل تجعل المحاسبة تجتهد لتجد أحسن الطرق و القدرة على تقديم الكم الكافي من المعلومات التي من شأنها خدمة مختلف الستخدمين .	1.250	2	0.535	1.500	أوافق بشدة
3-المعاملات بالعملات الأجنبية تتطاب اجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير و تذبذب أسعار الصرف	40.750	4	0.000	2.000	أوافق
4-الإشكال الأكبر هو اختيار سعر الصرف الذي تتم به ترجمة القوائم المالية مع العلم بأن تلك القوائم تشمل عناصر و بنود ما هو نقدي و ما هو غير نقدي .	13.400	3	0.004	2.000	أوافق
متوسط الفرضية الثانية	16.00	9	0.067	1.750	**أوافق**

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

من الجدول أعلاه :

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (4.550) و القيمة الاحتمالية (0.103) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح غير الموافقين و بشدة .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (1.250) و القيمة الاحتمالية (0.535) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين بشدة .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (40.750) و القيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (13.400) والقيمة الاحتمالية (0.004) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية (16.00) و القيمة الاحتمالية (0.067) و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (16.92) واعتماداً على ما ورد في الجـــــــــدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية و ترجمة القوائم المالية.**

الفرضية الثالثة: المعيار IAS 21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة .

الجدول (3-2-12)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
على تقديم حلول لبعض المشاكل 1IAS 21-يمكن المعيار المحاسبية و إعطائها طابع العالمية لتكون معيارية و قابلة للعمل به في مختلف الدول .	15	16	9	0	0
على المقارنة بين المؤسسات في IAS 21 2-يساعد المعيار مختلف الدول و الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها .	10	17	11	1	1
من تكوين مرجع محاسبي موحد و IAS 21 3-يمكن المعيار هو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية .	9	19	12	0	0
لابد من تعميمه على كل شركات العالم IAS 21 4-المعيار المسجلة بالبورصات و غير المسجلة .	12	16	12	0	0

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول (3-2-13) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات :

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية و إعطائها طابع العالمية لتكون معيارية و قابلة للعمل به في مختلف الدول .	2.150	2	0.341	2.000	أوافق
على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول و الحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها .	24.00	4	0.000	2.000	أوافق
من تكوين مرجع محاسبي موحد و هو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية .	3.950	2	0.139	2.000	أوافق
لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات و غير المسجلة .	80.00	2	0.670	2.000	أوافق
متوسط الفرضية الثالثة	21.650	8	0.006	2.000	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون , من بيانات الاستبانة , 2016م .

من الجدول أعلاه :

- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (2.150) و القيمة الاحتمالية (0.341) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (24.00) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (3.950) و القيمة الاحتمالية (0.139) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- ❖ بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (80.00) والقيمة الاحتمالية (0.670) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستو ى دلالة (5%) والبالغة (5.99) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة (21.650) و القيمة الاحتمالية (0.006) و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (8) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (15.51) واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن **المعيار IAS 21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف** .

الخاتمـــة

وتشمل الأتي :

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج :

ان من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثون الي النتائج التالية :

1. القوائم المالية تتآثر بتغيرات أسعار الصرف .

2. هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية .

3. المعيار IAS 21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف .

4. من خلال إثبات الفرضيات تم الوصول إلى أن القوائم المالية تمكن على إظهار الارباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.

5. القوائم المالية تتعرض للتغيرات اليومية لاسعار الصرف والتي توثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو النقصان .

6. المعاملات بالعملات الأجنبية تتطلب إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف بلغت 24 تكرار.

7. المعاملات بالعملات الأجنبية تحقق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية .

8. المعيار IAS 21 يمكن من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية .

9. المعيار IAS 21 يمكن على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل به .

ثانياً : التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يوصى الباحثون بالأتي :

1. الاهتمام بالمعاملات بالعملات الأجنبية في البنوك التجارية في السودان وذلك بسبب تغير وتذبذب سعر أسعار الصرف .
2. ضرورة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 في البنوك التجارية في السودان .
3. ضرورة عقد دورات تدريبية للمحاسبين للبنوك التجارية عن معايير المحاسبة الدولية .
4. العمل على معالجة مشكلات تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية .
5. أخذ الحيطة و الحزر عند إعداد الموازنات التخطيطية للبنوك التجارية للعملات الأجنبية .
6. مراقبة أسعار صرف العملات الأجنبية بصفة يومية و ما يطرأ عليها من تغيرات .

المراجع و المصادر :

اولاً : المراجع العربية :

1. القرأن الكريم .
2. بشار معروف , تحليل الإقتصاد الدولي , دار جرير للنشر , عمان الاردن ، 2006 .
3. أ.الطاهر لطرش , تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة ,سنة 2003 .
4. د.عقاري مصطفي , مساهة عملية في تحسين المخطط الوطني المحاسبي , أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة , جامعة فرحات عباس سطيف , 2004.
5. د.مروان عطوف , الأسواق النقدية والمالية , البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال , الجزء الثاني , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1993 .
6. غازي عبد الرازق النقاش , التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية , دار وأئل للنشر , عمان الاردن , سنة 1996 .
7. الدون س هندريكسن , النظرية المحاسبية , ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد , المكتب الجامعي الحديث , الطبعة الرابعة 2005.
8. دونالد كيسو , جيري ويجانت , المحاسبة المتوسطة , تعريب د. أحمد حامد حجاج , ج1 , الطبعة الثانية , دار المريخ 1995 .
9. عباس مهدي الشيرازي , نظرية المحاسبة , ذات السراسل للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , الكويت , 1990.
10. محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة،** .منشاة المعارف، الإسكندرية ، 2000 .
11. أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004 .

12. أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة2004-2005 .
13. طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006.

ثانياً : المراجع المترجمة إلى اللغة العربية :

1. H.Bourginat, finance internationale, dunod, paris, 2éme edition, 1996.
2. Repris par RAFFOURNIER 2000 : Comptabilité internationale, in Encyclopédie de C. C. A., Economica Éd., Paris.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

1. نجم الدين حسن جبارة "أثر التضخم على بنود الأصول غير المتداولة والإهلاكات، والخصوم الأجنبية وكيفية إظهارها في القوائم المالية المنشورة" (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995م).
2. حاتم سعيد احمد سعيد, نموزج قياس ميزان المدفوعات في السودان , بحث ما جستير غير منشور , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا .
3. نجوى محمد بحر الدين ، أثر التضخم على القوائم المالية في الشركات المسجلة في سوق الخرطوم لأوراق المالية. (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003م).
4. عبد الرحيم عبد الله أحمد ، التضخم النقدي وأثره على معلومات القوائم والتقارير المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
5. مأمون محمد سيد الفكى , سعر الصرف وآثره على ميزان المدفوعات بالإشارة إلى حالة السودان في الفترة (1996-2003م) , رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة النيلين , ديسمبر 2005 .
6. عبد السلام حسن أحمد ، أثر تغير سعر الصرف على حساب السلع والخدمات في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ,2006 .

7. إبراهيم محمود يس ، أثر التضخم على الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
8. محمد مبارك مصطفى الإمام ، الاستثمارات وأثرها على سعر الصرف في السودان، بحث تكميلي ماجستير (غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , 2008م.
9. عبد الرحمن عبيد ادريس عبد الله ، النموذج المحاسبي المناسب لبيان أثر التضخم على القوائم المالية (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م).
10. إسراء تاج السر عبد الوهاب , نمذجة الإستثمار في السودان , بحث ماجستير , غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , 2010م .
11. ابتهاج هاشم محمد الجزولي، أثر السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمار المباشر ، السودان (1990 – 2010) رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, 2011م .
12. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية،جامعة الحاج لخضر باتنة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، 2009 .
13. عبد الله إبراهيم نورالدين, أثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا, جامعة سبها , كلية زراعة , قسم الاقتصاد الزراعي, ليبيا طرابلس , 2016 .

المصادر :

1. عبد العظيم سليمان المهل , **محاضرة** بعنوان مأهية سعر الصرف , جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ,2012 .
2. عبد الناصر نور، طلال حجاوي: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق ، بحث موجود على موقع ، www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc
3. **[Haller A. & WALTON P. 1997].**

4. إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين الانترنت الموقع **803**، **http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=**، **تصفح الموقع في 17/04/2010.**

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : استبانة

السيد : ..... المحترم

يقوم الباحثون بإعداد بحث بعنوان **(اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية)** .وذلك كأحد متطلبات الحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ويتطلب ذلك الحصول على بعض البيانات وعليه نرجوا منكم التكرم بإبداء آرائكم حول عبارات هذه الاستبانة ونفيدكم بأن البيانات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط .

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثون :

أ ُ ’بـــى محمد إبراهيم محمـود

أحمد إبراهيم الطاهر محمد

ألنويري عبد الغني محمد عبد الغني

هألة الطيب العوض أحمد

مجـاهد عبد المالك عبد الرحيم أحمـد

أولا : البيانات الشخصية :

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجــابة الصحيحة :

1/العمر :

30 سنة فأقل ☐ من 31-40 سنة ☐ من 41-50 سنة ☐ 51 سنة فأكثر ☐

2/المؤهل العلمي:

دبلوم وسيط ☐ بكالريوس ☐ دبلـوم ☐ ماجستير ☐

دكتوراة ☐

3/ التخصص العلمي :

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐

أخرى ☐

4/ سنوات الخبرة :

5سنوات فأقل ☐ من 6-10سنة ☐

من11-15سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

5/ الوظيفة :

محاسب مالي ☐ محاسب تكاليف ☐ مراجع داخلي ☐

مراجع خارجي ☐ رئيس حسابات ☐ مدير مالي ☐

أخرى ☐

ثانيا : عبارات الاستبانة :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب .

الفرضية الاولى :

القوائم المالية تتائر بتغيرات أسعار الصـــرف

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	المحاسبة المالية وسيلة تسمح بإعداد قوائم مالية تعطى معلومات موضوعية وملائمة ودقيقة عن نشاط المؤسسة.					
2	القوائم المالية تطرق للتغيرات اليومية لأسعار الصرف والتي تؤثر مباشرة على النتيجة إما بالزيادة أو بالنقصان .					
3	تساعد القوائم المالية على إتخاذ القرارات وإجراء المقارنة حول أداء عدة مؤسسات من خلال المعلومات المستخرجة من تلك القوائم .					
4	تمكن القوائم المالية على إظهار الارباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف .					

الفرضية الثانية :

هنالك علاقة بين المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية وترجمة القوائم المالية .

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تساعد المعاملات بالعملات الأجنبية في تحقيق مكاسب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية .					
2	تمكن تغيرات أسعار الصرف للعملات مما تطرحه من مشاكل تجعل المحاسبة تجتهد لتجد أحسن الطرق والقدرة على تقديم الكم الكافي من المعلومات التي من شأنها خدمة مختلف المستخدمين .					
3	المعاملات بالعملات الأجنبية تتطلب إجراء تسويات مستقبيلة بسبب تغير وتذبذب أسعار الصرف .					
4	الإشكال الأكبر هو إختيار سعر الصرف الذي تتم به ترجمة القوائم المالية مع العلم بأن تلك القوائم تشمل عناصر وبنود ما هو نقدي وما هو غير نقدي .					

الفرضية الثالثة :

المعيار IAS 21 يعالج آثار تغيرات أسعار الصرف

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يمكن المعيار IAS 21 على تقديم حلول لبعض المشاكل المحاسبية وإعطائها طابع العالمية لتكون معيارية وقابلة للعمل به في مختلف الدول .					
2	يساعد المعيار IAS 21 على المقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول والحصول على مرجع محاسبي موحد للدول التي تقبل العمل بها .					
3	يمكن المعيار IAS 21 من تكوين مرجع محاسبي موحد وهو وضع لغة محاسبية موحدة في إطار واسع لتوحيد الأسواق المالية .					
4	المعيار IAS 21 لابد من تعميمه على كل شركات العالم المسجلة بالبورصات وغير المسجلة .					